الأمم المتحدة

A/61/PV.86

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٨٦

الثلاثاء، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

بنود جدول الأعمال ٤٧ و ١١٣ و ١٤٩ (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نجتمع اليوم لنستأنف النظر في بنود جدول الأعمال ٤٧ و ١١٣ و ١٤٩بغية مناقشة ما تحقق من تقدم في عمل لجنة بناء السلام. وقد دعت الدول الأعضاء إلى إنشاء لجنة بناء السلام خلال مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٥ لتركيز الاهتمام على إعادة الإعمار وبناء المؤسسات بغية تعزيز التنمية المستدامة في أعقاب الصراعات.

وأنشأت الجمعية العامة لجنة بناء السلام رسميا، بالاتفاق مع مجلس الأمن، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. كما طالب القرار ١٨٠/٦٠ الأمين العام بإنشاء صندوق بناء السلام.

وأود أن أشكر رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، صاحب السعادة إسماعيل غسبار مارتينز، ممثل أنغولا، على ما أبداه من روح قيادية. كما أود أن أشكر نواب الرئيس، صاحبة السعادة كارمن ماريا غالاردو هيرنانديز ممثلة السلفادور وصاحب السعادة يوهان لوفالد ممثل هولندا، فضلا عن صاحب السعادة فرانك مايور من هولندا، بصفته رئيس الاجتماع القطري المخصص لسيراليون، على كل ما قاموا به من عمل مضن.

لا بد من الاعتراف بأن لجنة بناء السلام شرعت في الاضطلاع بمهمتين حاسمتين في بوروندي وسيراليون. ويتمثل التحدي الآن أساسا في ضرورة وفاء المجتمع الدولي بما قُطِع من تعهدات لمساعدة شعبي ذينك البلدين في جهودهما لإعادة بناء قدراتهما المؤسسية والبشرية اللازمة لإحلال السلام الشامل والدائم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-23088 (A)

ونحن جميعا تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن تطور هيكل الأمم المتحدة المعزز المعني ببناء السلام وفقا لما توخته الدول الأعضاء. وتقييمنا لما تحقق من تقدم حتى الآن خطوة هامة في هذه العملية.

وكما يعلم الأعضاء، فقد عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن لجنة بناء السلام في ٣١ كانون الثاني/يناير. وأرحب بإتاحة هذه الفرصة لمناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة، مما سيسهم في تعزيز فهم العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار عمل لجنة بناء السلام.

هناك علاقة وثيقة بين الفقر وضعف قدرة الدولة وعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى الانزلاق مجددا في الصراع. لذا بات أساسيا قيام الأمم المتحدة بدور رائد في مساعدة البلدان على بناء قدراتها المؤسسية وتدعيمها، بما يعزز التعايش والحل السلمي والمستدام للصراعات.

والسلطات الوطنية تؤدي دورا حاسما في تهيئة الجو الملائم لإحلال السلام المستدام. وينبغي لدور الأمم المتحدة في بناء السلام أن يرسخ الملكية الوطنية، فضلا عن دعم دور المجتمع الدولي. ولجنة بناء السلام، بالإضافة إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية، لديها دور جوهري وتنسيقي تؤديه في تعزيز بناء السلام والانتعاش بعد الصراع، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ويمكن لصندوق بناء السلام أن يؤدي دورا أساسيا في توفير التمويل الأولي للانتعاش العاجل. لكن لا ينبغي اعتبار الصندوق بديلا عن المساعدة المالية البعيدة المدى، واللازمة لدعم الانتقال من الانتعاش إلى التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة أن تؤدي دورا هاما في تنسيق التمويل القابل للتنبؤ وتنظيمه.

وحتى الآن، أسهم المانحون أو تعهدوا بأكثر من ١٤٠ مليون دولار لصندوق بناء السلام، وأبدى الكثيرون من المانحين غير التقليديين عزمهم على التبرع. وإنني أحث الدول الأعضاء على العمل معاً للتوصل إلى التمويل المستهدف وقدره ٢٥٠ مليون دولار. وسأكتب شخصيا إلى عدد من المانحين المحتملين بغية تشجيعهم على الإسهام في صندوق بناء السلام، بحيث يمكن تحقيق التمويل المستهدف.

ولجنة بناء السلام والصندوق لا يزالان في المراحل المبكرة من وضعهما التنفيذي بصورة كاملة. لذا، ينبغي أن نتنبّه إلى الدروس المستفادة حتى الآن، بتقديم أقصى ما يمكن من التعاون والدعم، وببذل قصارى جهدنا لضمان تنفيذ اللجنة ولايتها بنجاح.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيتر بوريان، رئيس مجلس الأمن.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (رئيس مجلس الأمن) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة، لمناقشة التقدم المحرز في عمل لجنة بناء السلام، وعلى دعوتي إلى المشاركة في المناقشة. إن مجلس الأمن، مع الجمعية العامة، أنشآ لجنة بناء السلام. ولدينا مصلحة مشتركة مع الجمعية في تطويرها وفعاليتها. وفي ذلك السياق، اتفق أعضاء مجلس الأمن على أنه من المفيد أن أشارك اليوم، بصفتي رئيسا للمجلس، لتحديد أفكارنا المشتركة بشأن المسائل الرئيسية لمستقبل لجنة بناء السلام.

إن الاستقرار وإعادة الإعمار بعد الصراع في البلدان الخارجة من أزمة هما أحد أبرز التحديات على جدول أعمال الأمم المتحدة. ولهذا السبب بالذات، قرر قادة العالم، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إنشاء لجنة بناء السلام. وكان هدفهم ضمان نهج متكامل لبناء السلام

عبر قدرة محسّنة للأمم المتحدة على التنسيق فيما بين الأطراف الفاعلة السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية.

والحاجة الماسّة إلى هذا العمل شديدة حقا. فكما ذكر ممثل البنك الدولي في الأسبوع الماضي، في جلسة مجلس الأمن رقم ٥٦٢٧ حول بناء السلام بعد الصراع، هناك أكثر من بليون شخص يعيشون – أو بالأحرى موجودون – في فقر مدقع، متضررون مباشرة بالحروب الأهلية أو أنهم معرّضون، بدرجة عالية، للتضرر في المستقبل القريب جدا.

وتلك المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن حول بناء السلام بعد الصراع، التي جرت الأربعاء الماضي، عُقدت في أعقاب الجولتين الأوليين من اجتماعات اللجنة، المعنية ببلد محدد في السنة الماضية. وقد استهدفت المناقشة إعطاء زخم إضافي لشراكة داعمة، بشكل متبادل، فيما بين جميع الأطراف الفاعلة التي تسهم في عملية بناء السلام، وتسهيل العمل البنّاء للجنة بناء السلام. وفي هذا الصدد، أكدت المناقشة مجددا الحاجة إلى التفاعل الوثيق والبنّاء لجميع الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، لتحقيق هدفنا المشترك، وهو تعزيز التعاون الدولي في مجال بناء السلام.

وكان النقاش مناسبة أيضا لمناقشة سبل توثيق العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أكد أعضاء المجلس أهمية تركيز عمل اللجنة على جوهر ولايتها، المتمثل في تقديم التوصيات إلى الدول الخارجة من الصراع، والمعرّضة لخطر العودة إلى نزاع أهلي، وتقديم التوصيات والتقييمات المفيدة المتعلقة ببلدان محددة إلى مجلس الأمن في تلك الحالات. وقد تعهد أعضاء المجلس بتعزيز دوره في منع الصراع وبناء السلام وفقا لاختصاصاته وولايته بموجب الميثاق.

ورحبت البلدان المشاركة في مناقشات مجلس الأمن بالعمل الأولي الذي تقوم به اللجنة في تحديد مجالات الأولوية التي تحتاج إلى معالجة في بوروندي وسيراليون. كما أنها رحبت ببداية عمل مكتب دعم بناء السلام والتعيينات الجديدة لموظفيه، وبإنشاء صندوق بناء السلام.

وأكدت المناقشة في المجلس مجددا الأهمية القصوى للملكية الوطنية في تصميم أنشطة بناء السلام وتنفيذها واستدامتها. كما أكدت الإمكانية الكبيرة لدى اللجنة لاقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد الصراع، وتطوير أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمسائل التي تتطلب تعاونا واسعا. وفي ذلك الصدد، يجب على اللجنة أن تقوم بدورها على أكمل وجه. وأعرب عدد من أعضاء المجلس عن الأمل بأن يكون قد تبلور لدى لجنة بناء السلام، بحلول ذكراها السنوية الأولى، أثر ميداني قابل للقياس في البلدين الأفريقيين قيد النظر.

كما أكدت المناقشة في المجلس الحاجة الماسّة إلى نهج شامل لتحقيق سلام مستقر، وتسوية فعالة للصراعات المسلحة، يجمع بين الدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات وجهود بناء السلام الموجهة نحو إعادة الإعمار بعد الصراع، بما يكفل الاستمرار والثبات أثناء الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ الإجراء الملائم لدعم الدول الضعيفة، والشعوب التي تمر بمرحلة انتقالية من الصراع إلى السلام المستدام، بمساعدة قوية للاستقرار وإعادة الإعمار. ولدينا توقعات عظيمة لدور لجنة بناء السلام في استقرار البلدان الخارجة من أزمات، وتلافي تكرار الصراع. وفي هذا السياق، ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة أن يعملا بجد لتحقيق تلك التوقعات وإنجاح اللجنة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد داليوس تشيكوليس، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد تشيكوليس (ليتوانيا)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي: أولا، أود أن أشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة، وعلى دعوتي إلى هذه المناقشة حول عمل لجنة بناء السلام. إنها مناقشة ستسهم بالتأكيد في توضيح أفضل السبل لتحسين إسهامات الهيئات المختلفة للأمم المتحدة في نجاح تلك اللجنة، وفقا لاختصاصاتها وولاياتها المحددة.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يرحب بهذه الفرصة ليؤكد مجددا التزامه بالعمل مع الجمعية العامة ومجلس الأمن لمعالجة تحديات بناء السلام بعد الصراع. وفي الحقيقة، يجدر بنا أن نتذكر أن الجمعية العامة، في قرارها ٢١٧/٥٥، طلبت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في إنشاء فريق استشاري مخصص بشأن البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع، مما أدى إلى تشكيل فريقين استشاريين بشأن غينيا - بيساو وبوروندي. وقد قام هذان الفريقان بدور رائد في تعزيز مفهوم اتباع نهج متكامل للسلام والتنمية، وشكّلا عاملا مساعدا في سد الثغرة الموجودة في صرح الأمم المتحدة للتعامل مع البلدان الخارجة من الصراع.

والمهمة التي أوكلتها الجمعية العامة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كجزء من ذلك العمل الريادي، استندت إلى الإقرار بأن ولاية المجلس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تمكّنه من القيام بدور هام إزاء البلدان الخارجة من الصراع، بجعل دوره التنسيقي ومسؤوليته ينعكسان على بناء السلام وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. والدور الإشرافي للمجلس في مسائل التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية اعتُبر أيضا ذا قيمة خاصة في تعزيز التكامل على أفضل نحو بين السياسات ذات الصلة والأبعاد التنفيذية، بما يكمِّل العمل الذي كان جاريا حينئذ في الجمعية العامة ومجلس الأمن على تعزيز مفهوم نهج متكامل لبناء السلام، وتبقى قدرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات قيمة وصلة بنشأة لجنة بناء السلام.

وقد أكد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بحق الدور الحاسم للسلام والأمن في رفاه الإنسان والقضاء على الفقر بجميع أشكاله. وكما أوضحت في بياني إلى مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، هناك تسعة من عشرة البلدان التي لديها أدنى مؤشرات في التنمية البشرية، واجهت صراعات بين حين وآخر منذ عام ١٩٩٠. ومن الواضح أن تلك البلدان هي الأبعد عن تحقيق الغايات والأهداف الواردة في جدول الأمم المتحدة للتنمية. والأدوار الجديدة التي أوكلها مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لإجراء استعراضات وزارية سنوية للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ستعزز قدرته على الإسهام في مجال بناء السلام، لأنها ستتيح له الفرصة ليقيّم باستمرار كيف يؤثر الصراع على تنفيذ جدول التنمية، ويستعرض الدروس المستخلصة حول مدى قدرة الاستراتيجيات المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية على الإسهام في الحيلولة دون الصراع العنيف، ويتبادل تلك الدروس.

ويمكن لمنتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى، الذي يُعقد مرة كل سنتين، أن يشكِّل بدوره، فرصة فريدة أمام المجلس ليرى كيف يمكن للتعاون الإنمائي أن يدعم بأفضل وجه البلدان المتورطة في الصراع أو الخارجة منه. وتجربة الأفرقة الاستشارية المخصصة، بما فيها الفريق المعني بهايتي، تؤكد الحاجة إلى إيجاد آليات ملائمة لتشجيع المنْح بسخاء للبلدان الخارجة من الصراع، لضمان حصول السكان في تلك البلدان على بعض العوائد الملموسة من السلام. ويمكن للمجلس أن يدرس هذه المسألة في المنتديات المستقبلية للتعاون الإنمائي، ويقدم استنتاجاته إلى لجنة بناء السلام. وبإمكان اللجنة الآن أن تستفيد من الدروس المستفادة من

تجربة الأفرقة الاستشارية المخصصة في مجال تعبئة الموارد، فضلا عن الدروس الأخرى الواردة في تقارير الأمين العام حول تقييم عمل تلك الأفرقة.

وبروح تبادل المعلومات، من الطبيعي أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهتما بنتائج الدروس المستفادة، التي ستقوم اللجنة بتجميعها كوسيلة لمساعدة المجلس على دراسة توصيات اللجنة ومتابعتها. ومن الممكن أيضا تعميم تلك الدروس المستفادة على جمهور أوسع عبر الآليات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وشبكات المنظمات غير الحكومية، بصفة استشارية مع المجلس.

ومما يشجع المجلس تشجيعا عظيما، توافق الآراء الناشئ على أن التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من شأنه أن يعزز العمل الفعّال للجنة بناء السلام. والمجلس مستعد لاستكشاف الأنماط العملية للتفاعل بينه وبين لجنة بناء السلام، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ المتعلق بإنشاء اللجنة وقرارها ١٦/٦١ المتعلق بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي أن تكون أهدافنا المشتركة تعبئة الآلية المؤسسية للأمم المتحدة برمّتها، لترويج مجموعة واسعة من نُهج السياسات وأفضل الممارسات، بغية إعداد استجابات تلبي الاحتياجات المعقّدة والصعبة للبلدان الخارجة من الصراع، وتحول دون عودتها إليه. ومن شأن جلستنا اليوم أن تسهم في إيجاد توافق آراء أوسع حول الاتجاه الذي ينبغي أن تذهب إليه المنظومة بأكملها.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مستعد من جهته لدعم عمل لجنة بناء السلام جماعيا وعبر فرادى أعضاء اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، بغية وضع استراتيجية لبناء السلام قابلة للبقاء، ومرتكزة على سياسات متكاملة تعمل للقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ونعتقد أن هذا النهج سيثبت قيمته المضافة الدائمة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إسماعيل أبراو غاسبار مارتنز، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام.

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا)، رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام (تكلم بالانكليزية): يشرفني بشكل خاص أن أخاطب الجمعية بوصفي رئيس لجنة بناء السلام في إطار البند ٤٧ من جدول الأعمال، المتصل بإصلاح الأمم المتحدة والتقدم المحرز في عمل لجنة بناء السلام.

إن عقد الجمعية العامة لهذه الجلسة ذو أهمية ورمزية سياسية عظيمة. وفي الحقيقة، إن رؤساء الدول اتخذوا قرار إنشاء لجنة بناء السلام في مؤتمرهم للقمة العالمية عام ٢٠٠٥، في نفس قاعة المؤتمرات هذه. وتلك هي الحال بالنسبة لاتخاذ قرار تأسيسها لاحقا في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من السنة ذاتها، وكانت الجمعية العامة، بدورها، الإطار الذي جرت فيه المفاوضات الصعبة، ولكن المثمرة، حول إصلاح الأمم المتحدة، والتي أفضت إلى إنشاء تلك الهيئة.

وهذه المناقشة الأولية، التي تسبق تقديم تقرير لجنة بناء السلام إلى الجمعية العامة في حزيران/يونيه، تعبير عن الاهتمام المتجدد لعامة أعضاء منظمتنا بواقع الحال في لجنة بناء السلام منذ إنشائها.

واهتمام عامة الأعضاء بعمل لجنة بناء السلام، كما أظهره مدى ونوعية المشاركة في المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، يشكّل أيضا دليلا على الإرادة السياسية الرامية إلى إيجاد سبل للتحرك بسرعة أكبر، بغية تجسيد التوقعات العالمية على الأرض، وخاصة في البلدان الخارجة من الصراع.

وقرار إنشاء لجنة بناء السلام حمل قبسا جديدا من الأمل لملايين الناس الواقعين في مصيدة حالات ما بعد الصراع، لكن الأفكار النيِّرة لن تكون كافية ما لم تكن متبوعة بأفعال محددة. لذا، آمل لمناقشاتنا جميعا في مجلس الأمن، وهنا في الجمعية العامة اليوم، أن تشكِّل عاملا مساعدا على تحقيق نتائج ملموسة على الأرض، وتسريع توضيح المسائل الإجرائية المتبقية في اللجنة، والأهم من ذلك، تحقيق الهدف الرئيسي للجنة، كما حددته الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٥، والمتمثل في أن تجمع معا جميع الأطراف الفاعلة لتنظيم الموارد وتقديم النصح واقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش بعد الصراع.

وفي ذلك الصدد، يمكن للجمعية العامة أن تضطلع بدور هام للغاية باستجماع قوة عضويتها بأكملها نحو تحقيق الغاية المشتركة المتمثلة في إحراز النتائج الممكنة لاستراتيجية مشتركة قادرة على حشد الموارد اللازمة للتعمير بعد انتهاء الصراع في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

إنني لعلى ثقة، سيدتي، بأنكم بصفتكم الشخصية كرئيسة للجمعية العامة، لديكم السلطة الأخلاقية والسياسية لمناشدة المجتمع الدولي الاستجابة بصورة إيجابية بغية الوفاء بالحاجة الماسة لتقديم تبرعات لصندوق بناء السلام. وفي الواقع، أن استجابة المجتمع الدولي بصورة أكثر استيفاء للحاجة يمكن أن تحدد الفرق بين النجاح والفشل في بناء السلام. وفي ذلك الصدد، أرحب بالمبادرة التي أعلنتموها قبل وقت قصير لا يتجاوز صباح هذا اليوم بمخاطبة المانحين خطيا لتشجيعهم على المساهمة في صندوق بناء السلام.

وبينما كنت أتكلم أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي، ذكرت أن لجنة بناء السلام هيئة كرست الدول الأعضاء وقت قيما وطويلا لإنشائها. كما شددت على أن تلك الهيئة لن تؤدي عملها إلا وفقا للوسائل التي يضعها المجتمع الدولي تحت تصرفها بغية الوفاء بالتطلعات العالية لسكان البلدان الخارجة من الصراع.

وعلاوة على ذلك، وصفتُ بناء السلام بأنه معقّد بحكم طابعه وبأنه عملية طويلة الأجل تقتضي الالتزام المستمر والطويل الأجل بقدر مماثل من جانب الجميع. وبناء على ذلك يمثل بناء السلام مشروعا طموحا وهو بحاجة إلى وسائل كافية. وفي غضون ذلك، يلاحظ بشكل عام أن لجنة بناء السلام شهدت بداية متواضعة للغاية إذا أخذنا بعين الاعتبار، ضمن عوامل أخرى، المتطلب المتفق عليه في ذلك الوقت بإنشاء مكتب صغير لدعم بناء السلام في إطار الموارد الموجودة، بينما كانت العديد من الدول الأعضاء ترى بقدر مماثل أن من الأهمية بمكان أن توفر للمكتب وللجنة القدرة على مزاولة العمل منذ البداية الأولى.

وبينما نمضي قُدما، فإننا نقيس حجم المهام الملقاة على عاتق لجنة بناء السلام والحاجة إلى توفير الوسائل المناسبة. وإنني لمقتنع بأن الجمعية العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار لمسؤولياتها، ستضطلع بدور هام في تقييم المهام الطموحة المطلوب من تلك الهيئة الاضطلاع بها في الوقت المناسب، بما في ذلك في مناسبة مناقشة تقريرها الأول، المقرر أن يقدم في حزيران/يونيه.

ولقد وصلنا إلى منعطف في إرساء الأساس لهذا المشروع. وبعد عقد اجتماعين مخصصين لبلدين كل واحد على حدة وتقديم إحاطة إعلامية بشأن البلدان قيد النظر في لجنة بناء السلام، فضلا عن إقامة فريق عامل معني بالدروس المستخلصة من مرحلة ما بعد انتهاء الصراع والتعيين المستمر للموظفين في مكتب دعم بناء السلام، فإن لجنة بناء السلام مهدت الطريق لاتخاذ الخطوة الحاسمة المقبلة ولوضع استراتيجيات تأخذ في الحسبان مصالح شعبي بوروندي

وسيراليون وحكومتيهما. وأعتقد أن المبدأ الأساسي المتمثل في الملكية الوطنية مكفول.

وبالرغم من أنه ما زال يتعين أن تتم معالجة أوجه الضعف التنظيمية الأولية معالجة كاملة، فإن الخطوات المطلوبة يجري اتخاذها لضمان الأداء المنتظم، وخاصة أداء اللجنة التنظيمية، مع التأكد من أنها ستعمل بوصفها مركز تنسيق لمناقشة أنشطة لجنة بناء السلام ومركز تنسيق لتوجيه هذه الأنشطة بعقد اجتماعاتها الرسمية وغير الرسمية بصورة منتظمة.

إن وضع خطة عمل محددة لكل بلد بعينه ووضع برنامج عمل للجنة التنظيمية سيمكن اللجنة من الخدمة الأفضل لمصالح البلدان قيد النظر، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية المبرمجة مسبقا، بينما تستمر الجهود لتقديم المعلومات اللازمة والحسنة التوقيت بشأن أنشطة اللجنة على أساس منتظم للدول الأعضاء وللمجتمع الدولي بأسره.

وكما ذكر مرارا وتكرارا، فإن إعادة بناء المجتمعات بعد الصراع أكثر تعقيدا وصعوبة من إنهاء القتال. ولا يمكن استيراد الحلول. ويتعين أن يتم بناء السلام من جانب الأشخاص المتأثرين، ولكنهم لا يمكن أن يقوموا بذلك بمفردهم. وفي وسع المجتمع الدولي وعليه أن يضطلع بدور وأن يساعد على توطيد السلام بغية التغلب على تركات الحرب. وإذا لم يحصل ذلك، ستعود الصراعات المحلية، مهددة بزعزعة استقرار مناطق أكبر وبتقويض التنمية والأمل في مستقبل أكثر إشراقا. وقد بدأنا من فورنا عملية لتغيير ذلك الاتجاه ونحرز نجاحا في بوروندي وسيراليون. وما لم نضطلع بذلك العمل لن نتمكن من منح الأمل للذين يعيشون في حالات ما بعد الصراع، مع توقع إسهام مماثل من لجنة بناء السلام وبالتالي تعزيز مصداقية اللجنة.

ويمكن للجنة بناء السلام أن تستفيد استفادة كاملة من طابعها الابتكاري وتشكيلها، فضلا عن التجربة التي جمعتها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الهيئات. وسيتوقف النجاح أو الفشل على الالتزام الذي أنا متأكد من أن هذه المناقشة في الجمعية العامة ستساعد على توليده.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن البنود ذات الصلة من جدول الأعمال المتعلقة بأنشطة لجنة بناء السلام.

وكما نعلم جيدا جميعا، فإن الجمعية العامة تمثِّل الجهاز التداولي الوحيد للأمم المتحدة، وترحب حركة عدم الانحياز بإتاحة الفرصة لمشاركتها في هذه المناقشة المفتوحة، ليس مع التسليم بدور هذه الهيئة فيما يتعلق بالمناقشات المتصلة بأي قضايا أو مسائل في نطاق ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا مع إيلاء الاعتبار الواجب لأهمية وظيفة الجمعية العامة فيما يتعلق بأنشطة لجنة بناء السلام.

وفي إطار ذلك السياق ترحب حركة عدم الانحياز بفرصة المشاركة، مع التأكيد على أن المناقشتين المفتوحتين اللتين عقدتا في مجلس الأمن يوم الأربعاء الماضي ومرة أخرى في الجمعية العامة اليوم لا توفران سوى الأساس لبعض التبادلات الأولية التي قد تفيد ولكنها لا تستبدل التقرير السنوي المقرر أن تقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة والاستعراض اللاحق، حسب التكليف الوارد في القرار ١٨٠/٦٠.

وما زالت لجنة بناء السلام، شأنها شأن أي هيئة وليدة، تصارع لوضع نظامها الداخلي وأساليب عملها، بالرغم من النجاحات التي أحرزتها حتى الآن. وتود حركة عدم الانحياز أن تشهد لجنة لبناء السلام أكثر استباقا إلى

العمل. ويلزم تعزيز النظام الداخلي وينبغي أن يشمل متطلبات عقد المزيد من اجتماعات اللجنة التنظيمية بطريقة تمكِّن اللجنة من العمل كآلية للتخطيط والاستعراض والتقييم في الفترة ما بين الاجتماعات المحددة لكل بلد بعينه. كما ينبغي وضع جدول زمني واضح بغية تحسين التحضير للاجتماعات المحددة لكل بلد بعينه.

وكعنصر هام من عناصر أساليب عمل اللجنة التنظيمية، ينبغي لها، في جملة أمور، أن تحدد بشكل واضح قدر ومستوى ما حققته من نجاح حتى الآن، فضلا عن تمهيد سبيل المضي قدما بعد كل اجتماع من الاجتماعات القطرية المخصصة لبلدان معينة. وذلك التقييم والتقدير ينبغي أن يستند إلى الملخص الذي أعده الرئيس للمناقشات المعقودة في إطار الاجتماعات القطرية المخصصة لبلدان معينة، علاوة على إسهامات البلدان قيد النظر. وأتجرأ على القول، بناء على الاجتماعات المشتركة التي عقدت أمس، إنني أعتقد أننا نحرز تقدما في الاتجاه الصحيح.

وتؤيد الحركة الرأي القائل بأن قرارات اللجنة التنظيمية وتوصياتها يجب أن تستند إلى نهج شامل، ومتسق، وجامع، كما يجب أن تعبر عن توازن دقيق لدى معالجة الحالات في البلدان قيد الاستعراض. ولا يمكن إيجاد التوازن إلا من خلال نهج متكامل، يستند إلى المشاركة الفعالة مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لطابع التوازن والشمول هذا أيضا أن ينطبق على البلدان المانحة وغير المانحة على حد سواء. ولا بد من التأكيد على أن القرارات المتعلقة بعمليات لجنة بناء السلام ينبغي أن تُتَّخذ بالضرورة في إطار اللجنة التنظيمية، التي تشكل، على حد قول الرئيس نفسه، مركز تنسيق لجميع المناقشات والإرشادات المتعلقة بأنشطة لجنة بناء السلام.

وما زالت حركة عدم الانحياز ثابتة في موقفها بأن توفير الموارد المالية ينبغي أن يسترشد بالأولويات الوطنية وأن يستند إلى القرار الجماعي لأعضاء لجنة بناء السلام. والتوصيات المتعلقة بتقديم المساعدة يجب أن تستند على المجالات ذات الأولوية التي تحددها حكومة البلد قيد النظر، فضلا عن السلطات والأطراف الفاعلة الوطنية الأخرى. ومسألة الملكية الوطنية تكتسي أهمية حاسمة، لأنها تزكي مصداقية عملية التوطيد، وتوفر سبل الاستمرارية والاستدامة لجهود بناء السلام، بعد أن ينقضي أمد طويل على انتهاء التدخل الدولي. والملكية الوطنية ينبغي أن تعني ذلك بالتحديد – أي الملكية الوطنية.

وتقديم الموارد اللازمة لبناء السلام بشكل فعال وفي الوقت المناسب أمر أساسي لعملية الانتعاش – وهي حقيقة أكد عليها ممثلا بوروندي وسيراليون في عرضيهما الأخيرين أمام مجلس الأمن. وحركة عدم الانحياز تتفهم بوضوح – وينبغي أن يُفهم – أن توفير الموارد الحالي قد لا يفي بالتعهدات والوعود. غير أنه، إذا أردنا أخذ لجنة بناء السلام مأخذ الجد، فإن موافقتها على تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم يجب أن تقترن باتخاذ إجراء سريع. ويجب ألا نتغاضى إطلاقا عن الطابع الملح الذي يجب أن يقوم عليه عملها.

ولتقديم المساعدة في عملية تحديد المبالغ المالية المخصصة لكل بلد، تدعو حركة عدم الانحياز إلى زيادة توثيق علاقة العمل بين مكتب دعم بناء السلام واللجنة التنظيمية. وهذا النهج التشاوري سيعزز الشفافية والشمول في عملية صنع القرار.

وحركة عدم الانحياز تشاطر بشدة رئيس لجنة بناء السلام رأيه القائل بأن عمل اللجنة سيكون غير مكتمل ولن يفي بما قطع من تعهدات إذا أصبحت اجتماعاتها في نيويورك

الوسيلة الوحيدة لتقييم الحالة في البلدان قيد النظر. ولإحراز تقدم في استراتيجية اللجنة لبناء السلام، ينبغي لها السعي إلى مزيد من الاستيضاح لتقدير وتفهم الديناميات المحلية فيما يتعلق بجهود بناء السلام في الميدان. وفي ذلك الصدد، هناك بالتالي حاجة إلى قيام لجنة بناء السلام ببعثات ميدانية مبكرة في بوروندي وسيراليون لتقوم، في جملة أمور، بتقييم الحالة في الميدان وتبادل المعلومات مع السلطات الحكومية، والمجتمع المدني، وغير ذلك من أصحاب المصلحة الأساسيين. والبعثات الميدانية، في جوهرها، ينبغي أن تشكل أداة أساسية من أدوات اللجنة. ومرة أخرى، استنادا إلى الاجتماع المشترك الذي عقدناه أمس، من المشجع أن نلاحظ أن تلك البعثات ستصبح حقيقة عما قريب.

وتود حركة عدم الانحياز أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب مجددا عن تقديرها لرئيس لجنة بناء السلام، ورؤساء الاجتماعات القطرية المخصصة لبلدان معينة، ومكتب دعم بناء السلام، فضلا عن نائب رئيسنا، على ما بذلوه من جهود حتى الآن للمضي قدما في تنفيذ عمل اللجنة.

وأود أيضا أن أؤكد التزام الحركة بالعمل على كفالة نجاح اللجنة في الاضطلاع بولايتها وتنفيذها الكامل، مما سيحدد، بالتالي، ما تحقق من نجاح ملموس بالنسبة للبلدان المحتاجة.

وأخيرا، يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما ومتيقظا إزاء ما يبذل من جهود بشكل عام لتعزيز ما تحقق من مكاسب وإنجازات، مع الحد من إمكانية سقوط البلدان قيد الاستعراض القهقرى في الصراع والحرب الأهلية.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها لعضويته ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيمكم لهذه المناقشة، كما نود أن نشكر بلدان حركة عدم الانحياز التي بادرت بطلب عقد هذه المناقشة. وتعقد جلسة اليوم في أعقاب المناقشة المفتوحة التي عقدت الأسبوع الماضي في مجلس الأمن، وهي تشكل فرصة لمواصلة إجراء حوار بين لجنة بناء السلام وشركائها في منظومة الأمم المتحدة بشأن سبل تعزيز التعاون فيما بينها. ونحن على قناعة بأن لجنة بناء السلام، فضلا عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، ستستفيد من هذا الحوار. غير أن الأهم من ذلك هو أن البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام ستستفيد من هذه المناقشات، لكونها ستؤدي إلى تعزيز تنسيق وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام.

والاتحاد الأوروبي يرى أن إنشاء اللجنة يعد إنجازا كبيرا في عملية إصلاح الأمم المتحدة. فهي، إلى جانب مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، تشكل جوهر هيكل الأمم المتحدة المعني ببناء السلام. ولجنة بناء السلام، باعتبارها أداة مرنة، تتعلم من خلال الممارسة. وفي رأينا، ينبغي أن يبدي الأعضاء الرغبة في العمل بشكل مبدع في الإطار القائم.

وقد دأب الاتحاد الأوروبي منذ إنشائه على دعم مفهوم اللجنة، التي تشكل هيئة تكفل اتباع نهج متكامل فيما يتعلق ببناء السلام، يراعي الصلات بين الأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. وذلك يتماشى تماما مع النهج الشامل الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، وتحقيق التنمية، وبناء السلام. وعلى مدار الأعوام، وضع الاتحاد الأوروبي واستخدم مجموعة من

الأدوات تشمل وسائل سياسية متعلقة بتحقيق التنمية، فضلا عن منع نشوب الصراعات، وآليات لإدارة الأزمات.

ويشارك الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والجماعة الأوروبية، في أنشطة بناء السلام في سائر أنحاء العالم – في أفريقيا وآسيا، فضلا عن الشرق الأوسط، وأوروبا، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والجماعة الأوروبية، تمول وتنفذ مشاريع في جميع مجالات بناء السلام. ومن هذه المجالات الهامة التسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، والحكم الرشيد، وجهود المصالحة، والمساعدة المتعلقة بالأطفال والمتعلقة بنوع الجنس بعد انتهاء الصراعات، والتدابير المتعلقة بالتجارة، وعمليات إعادة الإعمار. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم أعمال لجنة بناء السلام بشكل فعلي استنادا إلى خبرته وموارده وقدرته على العمل في أنحاء العالم.

وقد بدأت لجنة بناء السلام بداية حسنة. وبعد مجموعتين لا غير من الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة، حددت مجالات العمل ذات الأولوية لبلدين من البلدان قيد النظر. كما أقامت اللجنة حوارا بين الحكومات المعنية، ومنظومة الأمم المتحدة، والجهات المؤسسية المانحة، والجهات الإقليمية الفاعلة، وأعضاء لجنة بناء السلام. ولا بد الآن من تنفيذ توصيات اللجنة في البلدان المعنية وضمن الإطار المؤسسي للأمم المتحدة. وهنا تحتاج اللجنة أيضا إلى دعم الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويجب كذلك توسيع دائرة الحوار في البلدان المعنية لتشمل المجتمع المدني الوطني والقطاع الخاص والأطراف الأخرى ذات الصلة.

وبعد عام واحد من إنشاء اللجنة سوف يتعين عليها أيضا أن تتخذ قرارات بشأن أهدافها الاستراتيجية. ولكي تضيف اللجنة قيمة لجهود بناء السلام على نطاق العالم، وخاصة في البلدان ذاتها، لا بد لها من أن تكون طموحة. وسيتعين عليها أن تتألف من شيء أكثر من الأدوات الموجودة لدينا، فتكون أكثر من مجرد آلية للتنسيق، وأكثر من مؤتمر للمانحين. والمجال الذي يمكن فيه للجنة بناء السلام أن تضيف قيمة حقيقية هو التشجيع على إعداد استراتيجية لبناء السلام تتمتع بمقومات البقاء ويتسع نطاق ملكيتها.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يسهم في المناقشة بين أعضاء اللجنة بشأن هيكلة أعمالها المقبلة وتفاعلها مع الجهات الفاعلة الأخرى. وفي أثناء ذلك، سوف نعتمد على تجربتنا الخاصة في تنسيق برامج الاتحاد الأوروبي، وعلى التجربة المستمدة من الاجتماعات الأولى المخصصة لبلدان معينة.

وقد حددت اللجنة مجالات أولوية عامة لكل بلد قيد نظرها. وسيكون من المفيد الآن المضي في ترتيب الأولويات داخل تلك المجالات، بالتشاور مع البلدان المعنية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويعني تحديد الأولويات بالضرورة الانتقاء من بين عدد هائل من مجالات المشاركة الممكنة. وينبغي أن تركز لجنة بناء السلام على المجالات التي لها صلة مباشرة بأسباب الصراع يمكن تتبعها، والمجالات التي لا تتاح فيها أو لا تعمل أدوات التنمية الكلاسيكية، والمجالات التي يلزم فيها التنسيق والتكامل بشكل خاص. وينبغي أن ترتبط جميع مبادرات بناء السلام في الميدان باستراتيجيات وبرامج قائمة تجنبا لازدواجية الجهود.

ونريد أن تكون اللجنة قادرة على العمل المتسق وبشكل مستمر وعلى نحو يهتم بالنتائج. وتحقيقا لذلك، ينبغي أن تركز اللجنة على الأنشطة في الميدان. وينبغي أن تعزز التعاون مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها المانحون والجهات الفاعلة من غير الدول. وينبغي أن تستفيد

من عقد اجتماعات غير رسمية منتظمة فيما بين الاجتماعات الرسمية وأن تجد طريقة للإلمام بالدروس المستفادة من عملها وتركيز هذه الدروس.

وثمة طرق كثيرة لتعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتمثل إحدى هذه الإمكانيات في عقد اجتماعات منتظمة بين رؤساء اللجنة ورؤساء تلك الهيئات. كما أن دعوة أولئك الرؤساء ورؤساء الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة لتقديم إحاطات إعلامية لتلك الهيئات هي طريقة أخرى لذلك.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي على التزامه بالعمل على إعداد استراتيجيات متكاملة لبناء السلام بالاشتراك مع لجنة بناء السلام ومع البلدان المعنية. ولدينا التصميم على أن يتوج هذا المشروع الرئيسي من مشاريع إصلاح الأمم المتحدة بالنجاح وأن نضمن تركه أثرا إيجابيا في المناطق التي تعمل فيها اللجنة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا، الذي سيتكلم بصفته رئيسا للاجتماعات القطرية المخصصة لسيراليون.

السيد ماجور (هولندا) (رئيس الاجتماعات القطرية المخصصة لسيراليون) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أشكركم يا سيدتي الرئيسة على إتاحة الفرصة لي لأنضم إلى الجمعية العامة في هذه المناقشة الهامة بشأن أعمال لجنة بناء السلام. إن هذه المناقشة تجئ في حينها، لأن أعمال اللجنة الآن تمر بمرحلة هامة يلزم أن تساهم فيها جميع الجهات الفاعلة والأطراف المهتمة. ولذلك فإن الاهتمام الذي تبديه الجمعية العامة بأعمال لجنة بناء السلام أمر طيب للغاية.

وبصفتي رئيسا لاجتماعات لجنة بناء السلام القطرية المحددة المعنية بسيراليون، أود أن أبلغ الجمعية عن التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة، فضلا عن الأنشطة التي سوف يُضطلع بها في الأسابيع المقبلة.

استجابة لطلبين من حكومة سيراليون ومن مجلس الأمن، وقع اختيار اللجنة التنظيمية في حزيران/يونيه من العام الماضي على سيراليون لتكون من أولى البلدان التي تنظر فيها لجنة بناء السلام. وعقدت منذ ذلك الحين مناقشات مركزة في دورتين للجنة بناء السلام، المجتمعة بتشكيلها القطري المحدد لسيراليون. وأود أن أوجز بعض النتائج الرئيسية لتلك المناقشات في النقاط السبع التالية.

أولا، لقد تحققت إنجازات هامة في سيراليون حتى الآن في إعادة إحلال السلام والاستقرار وتعزيز الانتعاش بعد انتهاء الصراع. وقد سلطت الأضواء على هذا الأمر خلال كل من الاجتماعين القطريين المخصصين.

ثانيا، رحبت اللجنة بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي لدعم الحكومة في إعداد مختلف الاستراتيجيات وتنفيذها: استراتيجية الحد من الفقر، وإطار النفقات المتوسط الأجل، واستراتيجية توطيد السلام.

ثالثا، شدد الأعضاء على ضرورة ربط كل جهود بناء السلام بالاستراتيجيات القائمة في إطار قيادة حكومة سيراليون وملكيتها. وفي هذا السياق، أنشأت حكومة سيراليون والأمم المتحدة لجنة توجيهية وطنية لربط عمل لجنة بناء السلام بصندوق بناء السلام. وهي ستعمل على الجمع بين الحكومة والأمم المتحدة والمانحين وممثلي المجتمع المدني معا للاشتراك في معالجة أولويات بناء السلام.

رابعا، اتفق الأعضاء وحكومة سيراليون على ضرورة التصدي لتحديات معينة في أربعة مجالات حاسمة: التمكين الاجتماعي وتمكين الشباب، وترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد، وإصلاح القطاع القضائي والقطاع الأمني، وبناء القدرات.

خامسا، أُعلِن أن سيراليون مؤهلة للإفادة من صندوق بناء السلام. ومن المتوقع أن يتاح لها غطاء مالي قطري يبلغ أكثر من ٢٥ مليون دولار وهو المبلغ الذي أشير إليه في بادئ الأمر، وذلك بعد الانتهاء من عملية الاستعراض المنصوص عليها في اختصاصات الصندوق.

سادسا، حث أعضاء اللجنة المجتمع الدولي أن يكفل مستوى ملائما من المساعدات الخارجية وأن يقدم الدعم إلى حكومة سيراليون لتوسيع قاعدة المانحين لها وضمان الحصول على المساعدات بما في ذلك المزيد من تخفيف أعباء الديون.

وأخيرا، ناشدت اللجنة أيضا المجتمع الدولي أن يوفر، في الوقت المناسب، الموارد الكافية والدعم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة، بما في ذلك بناء القدرات لضمان المشاركة المتساوية للمرأة في العملية السياسية. ولاحظنا أنه قد أُحرز تقدم كبير في هذا المجال. وتم تقليص فجوة الموارد المخصصة للانتخابات من ٧ ملايين دولار إلى أقل من ٣ ملايين دولار، مع توقع إعلان المزيد من التبرعات. وفي هذا الصدد، تم إحراز تقدم في مجالات مختلفة: إنشاء لجنة انتخابات وطنية مستقلة للإعداد لانتخابات ذات مصداقية، وتوقيع ثمانية أحزاب سياسية على مدونة قواعد سلوك للانتخابات، وتعزيز قوة الشرطة في سيراليون، والمناقشات الجارية في جميع أنحاء البلد بشأن وضع مدونة قواعد سلوك للإعلام.

وأعتقد أن أوجه التقدم المبكر تلك تدل على أن لجنة بناء السلام تسهم في تعزيز سعي البلدان الخارجة من الصراع إلى بناء سلام دائم. وينبغي لإسهامها أن يتبدى في الاجتماعات القطرية – المخصصة لسيراليون نفسها –، ومما يثلج الصدر أن هناك بوادر بحدوث ذلك. ومما يشجعني على نحو خاص الطريقة التي يشارك بها جميع أصحاب المصلحة – وعلى رأسهم حكومة سيراليون – في مناقشاتنا وجهودنا المشتركة تحت رعاية لجنة بناء السلام.

وعلينا الآن الإبقاء على هذا الزخم في المناقشات التي نجريها في نيويورك. وبصفتي رئيس الاجتماع القطري المخصص لسيراليون، فقد وضعت – بالاشتراك مع ممثل النرويج، رئيس الاجتماع القطري المخصص لبوروندي، خطة عمل لأنشطتنا في الأشهر القادمة. وستوجه عملنا في المرحلة المقبلة حتى الاجتماع القطري القادم المخصص لسيراليون، المزمع عقده في آذار/مارس أو نيسان/أبريل. وهي تضع جدولا زمنيا وتوزع المسؤوليات عن الأعمال التي ينبغي أن تقوم بها حكومة سيراليون، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرهما من أصحاب المصلحة الآخرين.

وسينصب التركيز الرئيسي لعمل اللجنة المعنية بسيراليون في الأشهر القادمة على إعداد نهج متكامل ليحدد بكل وضوح ما تعهدت به حكومة سيراليون والمجتمع الدولي من التزامات.

ولا سبيل إلى إنكار الإسهام الحالي والمحتمل الذي يمكن للجنة بناء السلام أن تقوم به لتعزيز السلم والاستقرار في سيراليون. وبفضل المشاركة المتواصلة لجميع أصحاب المصلحة – أي حكومة سيراليون، وجميع أعضاء لجنة بناء السلام، ومختلف هيئات الأمم المتحدة في الميدان، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص– والدعم المستمر من مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة الأخرى، سيكون بمقدورنا أن نُحدِث تأثيرا إيجابيا. وقد استرشدت المناقشات التي أجرتها لجنة بناء السلام حتى الآن بروح من الانفتاح والالتزام. و سنظل نولي أهمية حاسمة لتلك الروح على وجه الخصوص، ونحن نواصل مناقشاتنا في نيويورك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج، رئيس الاجتماع القطري المخصص لبوروندي.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إننا نشهد انفراط عقد عدد غير مقبول من اتفاقات السلام، وسقوط بلدان القهقرى في الصراع. ومن الواضح أنه يتعين علينا أن نفعل أفضل من ذلك. ولكي ننجح – وعلينا أن ننجح –، يجب علينا المحافظة على الزخم الذي يحرك جهودنا لبناء السلام وتعزيزه إن أمكن. وفي حين أنه يجب أن ينصب تركيزنا دائما على تحقيق نتائج ملموسة على المستوى القطري، فإننا ندرك أيضا أهمية هذا المسعى بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. ويمكن أن تشكل، لجنة بناء السلام، إلى جانب مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، أداة فعالة للتصدي للتحديات بصورة أكثر تنسيقا وشمولا.

سيدتي الرئيسة، كما قال سلفكم، يان إلياسون، في الاجتماع الافتتاحي للجنة بناء السلام في ٢٣ حزيران/يونيه السنة الماضية، إن جدوى عمل لجنة بناء السلام ستُقاس في نهاية المطاف في الأطر القطرية الخاصة بالبلدان. وبناء على ذلك، سارعت اللجنة إلى البدء في عملها ببوروندي وسيراليون في الخريف الماضي. ومما يشعرني بالتواضع والتشريف كوني من بين نواب رئيس اللجنة في هذه المرحلة الأولى، وتكليفي بإدارة عملها الخاص ببوروندي. وملاحظاتي هنا ستركز على بوروندي.

في البداية، طُلب من حكومة بوروندي إرشاد اللجنة فيما يتعلق بتحديات بناء السلام الأساسية التي يواجهها البلد. واتفقت اللجنة مع حكومة سيراليون على أن تلك التحديات هي تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وكفالة انتعاش المجتمعات المحلية.

وعلى أساس تلك التحديات الأساسية، جرى تحديد عدد من أولويات بناء السلام الهامة: وهي، من جملة أمور، تعزيز الحوار الوطني، ومواصلة الجهود لإشراك المرأة في توطيد السلام، وتقديم الدعم المستدام من جانب بلدان المنطقة، وتعزيز قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك من خلال دعم الميزانية.

إن التزام لجنة بناء السلام في بوروندي يدخل الآن مرحلة جديدة. وتُعرض هذا الأسبوع على أعضاء اللجنة خطة عمل لجهودها الرامية إلى دعم بوروندي. وينصب تركيز خطة العمل على وضع نهج متكامل لبناء السلام يبين بوضوح التزامات بوروندي والاستجابة المرتقبة من المجتمع الدولي في المجالات الحيوية.

وسيشكل وضع نهج متكامل لبناء السلام أداة هامة في عملنا في المستقبل. ويروم هذا النهج تحقيق ثلاثة أهداف: يجب أن يحدد المجالات التي من المهم بذل المزيد من الجهود فيها لتحقيق بناء السلام الحقيقي، وعليه أن يقوم بتوزيع الأدوار للاضطلاع بتلك المهام، من حيث التزامات الحكومة وجهود غيرها من أصحاب المصلحة الآخرين، سواء كانوا يمثلون الأمم المتحدة، أو المؤسسات المالية الدولية، أو المؤسسات المانحة، أو الأطراف الفاعلة الإقليمية، أو المانحين الثنائيين، أو المجتمع المدني، ويجب عليه أن يضع معايير مرجعية ويفسح المجال لاستعراض الالتزامات والتعهدات.

ومقاليد هذه العملية بيد حكومة بوروندي المجهزة جيداً لممارسة تلك الملكية، لا سيما من خلال إنشاء آلية مشتركة لبناء السلام، تجمع بين الحكومة، والأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأطراف الفاعلة الثنائية. ونعتزم أن نتعاون بشكل وثيق مع تلك الهيئة بشأن خطة العمل والنهج المتكامل لبناء السلام.

ويشكل دعمنا لبناء السلام في بوروندي التزاما سيدوم لعدة سنوات. وسينطوي، بطبيعته، على إقامة شراكة خاصة بين بوروندي والمجتمع الدولي.

وإذ أتكلم بصفتي الوطنية، يمكنني القول إن النرويج، من جانبها، ستسهم بقسطها. وسنعمل مع لجنة بناء السلام بشأن بوروندي ما دام ذلك ضروريا. وقد قدمنا بالفعل مساهمتنا إلى صندوق بناء السلام وسننظر في إمكانية التبرع بمبالغ إضافية في المستقبل. وفي ذلك السياق، أود أن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بمكاتبة المانحين المحتملين لتشجيعهم على التبرع لصندوق بناء السلام حتى يتحقق هدف التمويل.

وقد قام الوزير النرويجي للتنمية الدولية بزيارة إلى بوروندي في العام الماضي لمناقشة سبل تعزيز التعاون الثنائي بغية دعم بناء السلام والتنمية. ولذلك السبب، نشدد على أهمية المائدة المستديرة المرتقب انعقادها في آذار/مارس من هذه السنة في بوجومبورا، والتي ستشارك فيها النرويج وغيرها من المانحين الآخرين. ولتعزيز اتصالنا الثنائي، ستقيم النرويج تمثيلا لها في بوجومبورا في المستقبل القريب. ويسرنا أن وزير الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي سيقوم بزيارة إلى النرويج في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

ونحن ندرك تماما جسامة المهمة التي شرعت لجنة بناء السلام في الاضطلاع بها بشأن كل من بوروندي وسيراليون. ومن المهم أن ينجح جميع أصحاب المصلحة والحكومات المعنية في أداء هذه المهمة. وبذلك، فإن عمل لجنة بناء السلام سيكون مثالا للبلدان والشعوب الأخرى على أنه من الممكن كسر حلقات الصراع السابقة ومنع تجدد أعمال العنف. وفي تلك المساعي، ستمس الحاجة كثيرا إلى الدعم الكامل للجمعية العامة. والمناقشات التي نجريها اليوم، وتلك التي أجريناها في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، دليل على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لبرنامج بناء السلام.

وسيشكل التقرير السنوي الذي ستقدمه لجنة بناء السلام إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين فرصة أخرى لتقييم ما قطعناه من أشواط وتحديد المجالات التي ينبغي فيها بذل المزيد من الجهود. وتلك مهمة يمكننا جميعا، بل يجب علينا، أن نسهم فيها.

السيدة غالاردو هيرنانديز (السلفادور) (رئيسة فريق لجنة بناء السلام العامل المعني بالدروس المستفادة) (تكلمت بالإسبانية): إننا نرحب بمبادرتكم، سيدتي الرئيسة، بعقد هذه المناقشة بمشاركة الدول الأعضاء.

لقد راكمت الأمم المتحدة طوال تاريخها عددا من التجارب والدروس المستفادة فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام. وتتوق تلك البلدان، بعد انتهاء الصراع، إلى أسلوب حياة جديد ملؤه الأمن، والتنمية المستدامة، وسيادة القانون. ويمثل ذلك تحديا جديدا للمنظمة.

وقد أنيطت بالسلفادور، بوصفها نائب رئيس لجنة بناء السلام، الولاية المتمثلة في العمل كمنسق للفريق المعني بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وشكلت تلك الولاية استجابة لروح قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء. ففي الفقرة الثانية عشرة من كلا ديباجتي قرار المجلس ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية ١٨٠/٦٠، يؤكد القراران ”أن البلدان التي شهدت أنشطة إنعاش في مرحلة ما بعد الصراع خليقة بتقديم مساهمات قيّمة في عمل لجنة بناء السلام“. ويحدد القراران أيضا المهام الرئيسية للجنة بناء السلام، نشدد منها على ضرورة وضع استراتيجيات متكاملة معنية بعمليات بناء السلام بغية استنباط التجارب الناجحة.

والبلدان التي انتقلت في السنوات الأخيرة من حفظ السلام إلى بناء السلام أظهرت ما يلزم من إرادة سياسية وقدرة لتوحيد صفوف مختلف القوى الوطنية في إطار جهد وطني جديد من أجل إحلال السلام وتحقيق التنمية. غير أن تلك البلدان تميل أيضا إلى مواجهة عدد من التحديات في آن واحد، بما فيها مطالب المجتمع المدني الملحة وانعدام الموارد المالية، مما يعيق تنفيذ المشاريع والمبادرات الرامية إلى ترجمة السلام من نظرية إلى واقع ملموس على الأرض.

وقد استفادت الجهود المنسقة بين مختلف الأطراف الفاعلة الوطنية من مبادرات دعم مختلفة للأمم المتحدة. وحان الوقت كي تدرك الدول الأعضاء ذلك كله، وتتشاطره في سياق مناسب، بغية تشجيع وضع استراتيجيات مشتركة في المستقبل، والتنسيق في الميدان مع جميع الوكالات التابعة للمنظومة والآليات المنشأة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينطوي عملنا التنسيقي في الفريق المعني بالدروس المستفادة على تقوية الذاكرة المؤسسية وجمع مجموعة من الدروس المستفادة بغية تعزيز ما ستبذله الأمم المتحدة من جهود في المستقبل في إطار عمليات ما بعد الصراع.

وصحيح أن لكل صراع خصوصياته، وأنه ينبغي أن يحترم المجتمع الدولي الطابع الوطني أثناء تنفيذ عمليات ما بعد الصراع. غير أن أوجه التشابه تبرز مرارا وتكرارا. وذلك يدل على أن أوجها من قبيل الأشكال الجديدة للعلاقات بين الخصوم السابقين، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وتعزيز المؤسسات، وإصلاح القضاء، والأمن العام، وتشغيل الشباب، ومشاركة المرأة، من بين عوامل أخرى، شروط مسبقة تضع الأسس لمسعى وطني جديد. وإذا لم تُعالج تلك العناصر، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تجدد العنف دون سابق إنذار.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه أعضاء اللجنة لإنشاء الفريق المعني بالدروس المستفادة. وينبغي لعملنا، في المقام الأول والأخير، أن يشكل مصدر إلهام وإثراء في ما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى البلدين قيد النظر حاليا، أي، بوروندي وسيراليون.

واسمحوا لي أن أشدد على أن المسألة لا تتعلق بتكرار ما سبق بذله من جهود أو إحداث آثار إضافية في الميزانية. بل على النقيض من ذلك، ينبغي توجيه إسهامنا وحوارنا المفتوح صوب الأولويات التي حددتها بالفعل كل من بوروندي وسيراليون. ولتحقيق ذلك الهدف، ينبغي لنا أن نعول على مشاركة الفاعلين الأساسيين في العمليات التي يمكن اعتبارها ناجحة. ولا بد أن نستمع إلى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والممثلين السياسيين، فضلا عن ممثلي منظومة الأمم المتحدة، الذين اضطلعوا بدور رئيسي في مرحلة ما بعد الصراع في بلد معين.

وأود أن أضيف أنني أتوقع أيضا أن يكون بمقدور لجنة بناء السلام أن تستحضر في ذاكرتها الجماعية اللحظات التي استطاع فيها السكان، بمساعدة الأمم المتحدة، المضي قدما ونجحوا في الاتفاق على أولويات وطنية للعيش معا في سلام، وقرروا تسوية خلافاتهم من خلال الحوار. ونعتقد أن هذا الأمر يتعلق بالذاكرة الاستباقية – أي التذكر من أجل تلافي ارتكاب الأخطاء أو تصحيحها، أو التكرار إذا كانت نتيجة عمل ما إيجابية. وندرك أيضا أن مشاركتنا في لجنة بناء السلام ينبغي أن تختط لنا سبيلا يمكننا سلوكه لتطوير وتعزيز هذا الجهاز الجديد من أجهزة الأمم المتحدة.

وفي الختام، وبصفتي الوطنية، اسمحوا لي أن أشدد على بعض العناصر التي تبدو لنا مهمة على نحو خاص.

في ١٦ كانون الثاني/يناير، ستحيي السلفادور الذكرى السنوية الخامسة عشرة للتوقيع على اتفاقات

السلام. ففي عام ١٩٩٢ قررت مختلف الأطراف في الصراع المسلح التوقيع على الاتفاق في تشابولتيبيك، في المكسيك. وقد ساعدتنا الأمم المتحدة في جميع مراحل المفاوضات، وخلال عمليتي التحقق من الاتفاقات وتنفيذها. ومما نال رضا المكسيك، أن المنظمة جعلتنا نشعر بأننا على وشك طي الصفحة. وعندئذ، هيأ لنا أصدقاء الأمين العام ما يلزم من بيئة ملائمة وشجعونا على مواصلة المفاوضات. ومشاركتنا في لجنة بناء السلام اليوم تمثل، إلى حد ما، وسيلة لرد الجميل والامتنان لما تلقيناه من مساعدة عندما كنا في أمس الحاجة إليها.

ولعمليتي بناء السلام في بوروندي وسيراليون وقع خاص في بلدي الذي يوليهما اهتماما خاصا، لأننا شهدنا حالات مماثلة وواجهنا حالات انعدام اليقين ذاتها فيما يتعلق بالموارد. وندرك أنه لا يمكن صون السلام الدائم إلا بتحلي جميع الأطراف بروح الإرادة الوطنية وبذلها جهدا مستمرا. وكلنا نتفهم، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أنه ينبغي للشباب أن يجدوا أسلوب حياتهم بالاعتماد على أنفسهم وأن تتاح لهم فرص جديدة للتشغيل والاستجمام، وإلا قد يتحولون إلى تهديد للسلم المحلي.

وعلى أساس الدروس المستفادة، فإن التزامنا كبلد يتمثل في المشاركة في التصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها السلام المستدام في عالم متعولم، وإذكاء روح الأمل التي أُحييت في المجتمعات الخارجة من الصراع بفضل إنشاء لجنة بناء السلام، التي يتشرف بلدي بالمشاركة فيها.

السيد شيلتز (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود في المستهل أن أرحب بانعقاد مناقشة اليوم في الجمعية العامة وتؤيد لكسمبرغ تماما البيان الذي ألقاه ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

عندما تضع الحرب أوزارها، يبدأ الكفاح الحقيقي. ولمعالجة تلك الحقيقة التي تبدو متناقضة، دعا رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر القمة العالمي لأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إلى إنشاء لجنة بناء السلام. وعندما يتوقف إطلاق النار وتدفن الأحقاد، تبدأ معركة طويلة الأمد لمكافحة هشاشة السلام المحقق حديثا. ويتعلق الأمر بمعركة لتعزيز السلامة البدنية للأفراد، وتحقيق المصالحة بين الأعداء السابقين، وإعادة تأهيل مؤسسات الدولة المنهارة، لا سيما النظام القضائي، وإعادة بناء البنى التحتية، وتقديم الخدمات الأساسية، وتهيئة بيئة ملائمة للقيام بأنشطة اقتصادية جديدة ومتجددة. ويجب خوض هذه المعركة كل يوم لترسيخ أسبقية سيادة القانون على همجية الحرب. ويجب خوضها لمنع تجدد أعمال العنف، التي لا تليق ببني البشر، لأنها تسلبهم أعز ما يملكون: أي حياتهم وحياة أحبائهم.

ولنربح هذه المعركة، يجب أن نخوضها معا. فإن الخسائر، والتحديات، والمشاكل كبيرة هائلة إلى درجة أننا لا نملك القدرة – أو حتى الإرادة – على معالجتها بمفردنا أو بشكل تدريجي. وإذا أردنا أن نبعث روح الأمل في حياة أفضل من بين الرماد والأنقاض التي يخلفها الصراع، فعلينا أن نقف وقفة رجل واحد، ونفكر معا في سبيل المضي قدما، ونتفق على الأولويات، ونوحد الصفوف، ونوفر الموارد الكافية لتحقيق ما وضعناه من أهداف.

وبالنظر إلى هذا التحدي، وإلى جانب ما يمثله من فرصة للشروع في بداية جديدة، سيكون من المستصوب أن نتذكر الحقيقة التي أكدنا عليها رسميا في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠): أي، لا يمكن أن يكون هناك أمن دون تنمية، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية دون أمن، ولا يمكن تحقيق أي منهما دون احترام حقوق الإنسان. وذلك يصدق على نحو خاص على حالات ما بعد الصراع، بل إنه يشكل ولاية لجنة بناء السلام.

وبإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، ألاحظ أن المجتمع الدولي لم يسمح لجسامة تلك المهمة بأن تثبط عزيمته، بل اغتنم الفرصة لإنشاء اللجنة، التي تمثل إحدى نتائج مؤتمر القمة النادرة تماما. ومنذ إنشاء لجنة بناء السلام – بموجب قرارين متزامنين للجمعية العامة ومجلس الأمن – زُوِّدت بأدواتها التنفيذية: أي، اللجنة التنظيمية، والاجتماعات القطرية الأولى المخصصة لبلدان معينة بشأن بوروندي وسيراليون، وصندوق بناء السلام، الذي يكتسي أهمية بالغة.

وبلدي، دوقية لكسمبورغ الكبرى، فخور بالمشاركة في عمل اللجنة. وسواء على الصعيد الثنائي، باعتبار لكسمبورغ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإنها تضع مشاكل إدارة حالات الصراع وما بعد الصراع في قلب سياستها الخارجية، لكوننا نستخدم الأدوات المتعددة الأطراف على أوسع نطاق، وعلى رأسها بطبيعة الحال، الأمم المتحدة.

وفي نهج بناء السلام الواسع النطاق والمتعدد الأبعاد، هناك عوامل هامة مثل عمليات المصالحة الوطنية، وتسوية الصراعات السياسية والعرقية والدينية، واستعادة المؤسسات العامة الفعالة والديمقراطية، وإصلاح قطاع الأمن، وإصلاح جهازي القضاء والشرطة والنظام الجنائي، ومكافحة الإفلات من العقاب – على سبيل المثال لا الحصر – يجب إيلاؤها ما تستحقه من أهمية، تبعا لمتطلبات كل حالة.

ولكسمبرغ، بحكم مشاركتها الفعالة منذ أمد طويل في مجالات التعاون من أجل التنمية والعمل الإنساني، والتي بوسعها أن تعلن أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي ستقدمها في عام ٢٠٠٧ ستمثل ٠,٩ في المائة من دخلها القومي الإجمالي – تتشاطر الشواغل التي تساور من لا يريدون أن يروا ثمار التعاون مع شركائهم من العالم النامي وقد أصبحت موضع شك جراء الصراعات الداخلية أو دون الإقليمية.

ومن الواضح أن كل لجوء إلى استخدام الأسلحة يشكل انتكاسة لجهود تحقيق التنمية، وضربة قاسية للسكان، لا سيما أفقر الفئات وأضعفها: أي، النساء والأطفال. وأود أن أذكر مثالين. فالحالة في كوت ديفوار ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصادات الضعيفة للبلدان المجاورة لها، والعديد منها شركاء تعاون للكسمبورغ.

وبالمثل، فإن الحوادث المسلحة الأخيرة التي اشتبك فيها أعضاء من أقلية الطوارق في شمال مالي مع القوات المسلحة الحكومية أعاقت كثيرا تحقيق التنمية في منطقة تعاني بالفعل معاناة شديدة بسبب موقعها كبلد غير ساحلي والظروف المناخية فيها. ولن أتجرأ على إصدار حكم على أي من الطرفين، بل سأقتصر على ملاحظة أن العنف لم يسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب، لا في التسعينات ولا في ٢٠٠٦. بيد أن رجال كيدال ونساءها، والسلطات المحلية، فضلا عن حكومة مالي، وجدوا في لكسمبرغ شريكا يعول عليه ويدرك بحق مفهوم فوائد السلام. وإذ شجعتنا اتفاقات الجزائر العاصمة، فقد قررنا، بالتالي، أن نعزز بصورة كبيرة اتفاقات التمويل المخصصة لمنطقة كيدال، ونفذنا برامج لتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز التدريب المهني والاندماج، ودعم اللامركزية والإدارة المشتركة للسلام.

وبذلك النوع من التجربة، من جملة أمور، تعتزم لكسمبرغ الإسهام في عمل لجنة بناء السلام خلال فترة ولايتنا. وفي ذلك السياق، لدينا ثقة تامة في الفريق الذي أُنشئ بقيادة مساعدة الأمين العام كارولين ماكاسكي، التي نشجعها على أن تواجه بشكل مباشر المشاكل التنظيمية التي تُثار دائما كلما وضع هيكل جديد. ومن منطلق الحرص على الفعالية، والمرونة، والشفافية، سيكون مكتب دعم بناء السلام، الذي توخينا أن يكون صغيرا في قرار الجمعية العامة،

كبيرا من حيث فعاليته، وسيقدم خدمات إدارية وفنية قيمة إلى أعضاء اللجنة بالتناوب وفقا لولايتها.

وإذ نشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اضطلاعه بالإدارة الفعلية لصندوق بناء السلام، سيكون من مسؤولية مكتب الدعم تحديد الأموال المتوافرة والأطراف المعنية بصورة مباشرة بحالة بلد معين، تم جمع المعلومات واكتشاف أوجه التآزر الممكنة التي لا بد منها لصياغة استراتيجيات متكاملة للتدخل.

وفي مجال التعاون من أجل التنمية، وعلى أساس برامج ذات عدة سنوات مع عدد محدود من البلدان الشريكة، دأبت لكسمبرغ منذ سنوات على الاستفادة من تجربة ودراية الهيئات الفاعلة المتعددة الأطراف، لا سيما صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ونحن نشارك بفعالية في المجالس الإدارية لهذه الصناديق والبرامج، و غنى المناقشات التي تعقد هناك وما يقام من شبكات اتصال، من المزايا الحقيقية للنهج المتكامل الذي نريد أن يتسم به جهدنا الإنمائي. وفي ذلك السياق، نأمل أن يعود تطبيق مقولة ''عمل الأمم المتحدة ككيان موحد'' في البلدان النامية بالنفع أيضا على عمل مكتب دعم بناء السلام.

وأخيرا، إن إنشاء لجنة بناء السلام يستجيب – للأسف يجب أن نعترف بذلك – لحاجة كانت ولا تزال ماسة بصورة كبيرة، لأن تجدد أعمال العنف في أعقاب إبرام اتفاق للسلام يجب ألا يسمح به المجتمع الدولي.

وبشكل أعمّ، أود أن أضيف أن الحاجة إلى مزيد من الاتساق والتنسيق في جهودنا لم تبرز بمثل الوضوح الذي برزت به في الأعوام الأخيرة. وأود، على سبيل المثال، أن أشير بصفة خاصة إلى اعتماد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في آذار/مارس ٢٠٠٥. وسيحدد الجدول الزمني لتنفيذه بدون شك برنامج السنوات المقبلة.

وقد نشأ كذلك منذ اعتماد توافق آراء مونتيري وعي فعلي بالحاجة المتنامية إلى تمويل جهود التعاون الإنمائي، فضلا عن الجهود الإنسانية في مجالي الإصلاح وإعادة الإعمار. وقد ترجم الاتحاد الأوروبي هذا الوعي إلى التزام حقيقي. ففي أيار/مايو ٢٠٠٥، تحت رئاسة لكسمبورغ – التي أشير إليها بدون تواضع كاذب – التزمت الدول الـ ٢٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي فيها للتعاون الإنمائي بحلول العام ٢٠١٥. وتلك القرارات، بالإضافة إلى إنشاء لجنة بناء السلام، تؤذن بنهج يبشر بالخير في المستقبل. ويتوقف علينا أمر تنفيذها. ويتوقف علينا الاستثمار بنشاط والتزام في أعمال لجنة بناء السلام.

السيدة غراهام (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حكومات كندا واستراليا ونيوزيلندا.

تعرب كندا واستراليا ونيوزيلندا عن تأييدها القوي للجنة بناء السلام وترى أن لها دورا حاسما تؤديه في تنسيق أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتحقيق التكامل بينها. ومن شأن اللجنة القوية أن تتجاوز بالمجتمع الدولي حدود الاستجابة المخصصة إزاء بناء السلام إلى موقف أكثر اتساقا فيما يتعلق بما يلزم حدوثه لتحقيق السلام الدائم في سياق ما بعد انتهاء الصراعات.

وفي العام الذي انقضى منذ إنشاء لجنة بناء السلام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أحرز تقدم جيد في إنشاء تلك المؤسسة الجديدة، بما في ذلك تحديد التمثيل في اللجنة التنظيمية للجنة وفي بدء حوار لإيضاح المهام الخاصة باللجنة تحديدا ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكان من دواعي سرورنا أيضا أن نرى مجلس الأمن يحيل بوروندي وسيراليون إلى اللجنة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وبالرغم من هذا التقدم، فقد شعرت كندا واستراليا ونيوزيلندا بالإحباط بسبب التشديد الزائد على الأمور الإجرائية من جانب بعض أعضاء اللجنة، على حساب المسائل الموضوعية المتعلقة ببناء السلام، وهي ولايتها الرئيسية. وتحث كندا واستراليا ونيوزيلندا اللجنة على إيجاد طرق جديدة للعمل تتناسب مع التحديات التي تواجهها، بما في ذلك العمل على نحو غير رسمي كلما أمكن من أجل زيادة التقدم المحرز في أثناء هذه المرحلة التكوينية إلى أقصى حد، مع إعادة التركيز على ولايتها الرئيسية المتمثلة في إسداء المشورة لأجهزة الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، وإيلاء الاهتمام والموارد لجهود إعادة الإعمار وبناء المؤسسات، والعمل بمثابة منتدى محدد الأهداف للمناقشات السياسية المتعلقة بعمليات الانتقال من الحرب إلى السلام.

ويلزم التعامل مع تلك الولاية على نحو عملي ومرن، وينبغي أن يشمل ذلك تحديد نتائج يمكن تحقيقها من الوجهة العملية. كما تحث كندا واستراليا ونيوزيلندا اللجنة على إعداد طرائق لكفالة المشاركة النشطة من المجتمع المدني والحكومات الأخرى في جميع مجالات عمل اللجنة، لأن آراءها ومشاركتها حاسمة لنجاح عملية بناء السلام.

ومع اعترافنا بأن بناء السلام عملية طويلة الأمد، لا تزال كندا واستراليا ونيوزيلندا ترى أن تركز لجنة بناء السلام على الحالات التي يمكن أن تحدث فيها أكبر أثر وأكبر تحول، والتي يمكن النظر إليها على أنها إسهامات إيجابية فورية لبدء عملية للسلام أطول أمدا. وكان من دواعي سرور حكوماتنا الشديد أن ترى مكتب دعم بناء السلام يوفد بعثات إلى بوروندي وسيراليون لتحديد الثغرات في عملية بناء السلام والمجالات التي يمكن للجنة أن تحدث فيها أقوى أثر. كما سررنا لأن حكومتي بوروندي وسيراليون استطاعتا في وقت لاحق تحديد الأولويات الرئيسية للجنة خلال اجتماعاتها في فصل الخريف. والآن بعد أن أعلن أن هذين البلدين مؤهلان للإفادة من صندوق بناء السلام، نرجو أن تصرف بعض المبالغ في وقت مبكر وأن تظهر نتائج سريعة للاستثمارات المضطلع بها.

وبينما تمر بوروندي وسيراليون بمرحلة الانتقال من هشاشة الدول الخارجة من الصراعات إلى السلام الدائم، يظل الدعم الدولي حاسما في أهميته لترسيخ المكاسب المحققة حتى الآن. ولا يمكن تحقيق الانتعاش والسلام بشكل مستدام بدون التصدي لاحتياجات البلد المعني في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو بدون معالجة أوجه الترابط بينها. لذلك كان من دواعي سرور حكومات كندا واستراليا ونيوزيلندا أن ترى أن جلسات لجنة بناء السلام في كانون الأول/ديسمبر قد حددت عدة مواضيع شاملة، منها دعم الحوار السياسي في بوروندي وتعزيز الحكم الديمقراطي وإدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسة في سيراليون. وترى كندا واستراليا ونيوزيلندا أن ذلك عمل بالغ الأهمية لضمان عدم الازدواجية في أي أنشطة تقوم بها اللجنة مع الجهود الجاري بذلها بالفعل، ونهوض هذه الأنشطة بالتنسيق الدولي على نحو مجدٍ لضمان المساهمة بشكل إيجابي في عملية بناء السلام.

ومع أن تحسين التنسيق بين دوائر المانحين والمؤسسات المالية الدولية هدف رئيسي من أهداف لجنة بناء السلام، تنظر كندا واستراليا ونيوزلندا إلى أعمال اللجنة على أنها تشكل أكثر من مجرد مكان للتعهد بتقديم المساعدات. ويحدونا الأمل في أن يبدأ العمل الذي تقوم به اللجنة بالنسبة للاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام في سيراليون وبوروندي في إرساء قاعدة الخبرة الضرورية لتحديد المجالات المواضيعية التي تقتضي الاهتمام بها في جميع حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع والتعامل معها بشكل متكامل.

وكما أشارت مساعدة الأمين العام ماكاسكي، سوف تتطلب تلك المهمة استثمارا جديدا لرأس المال الفكري بهدف إعداد إطار استراتيجي لبناء السلام. وغني عن القول أن من غير المحتمل أن تحقق لجنة بناء السلام كامل إمكانياتها حتى نتمكن من صياغة تلك الرؤية الأساسية لأهداف الهيئة ونتاجها. وسوف يتطلب ذلك أن ينظر على نحو مواضيعي، سواء داخل اللجنة التنظيمية أو خلال الاجتماعات القطرية، في مسائل من قبيل إصلاح القطاع الأمني والقطاع القضائي ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساواة بين الجنسين والأطفال والصراعات المسلحة واللاجئين والمشردين داخليا.

وفي هذا الصدد، وجدنا من المشجع بصفة خاصة أن تؤكد اللجنة مجددا في أولى الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة عن بوروندي وسيراليون الأهمية المحورية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن، فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات بناء السلام. ويلزم توسيع نطاق هذا العمل ليشمل المجالات الأخرى ذات الأهمية الشاملة بينما تسعى اللجنة لرسم الإطار الاستراتيجي الذي ستنطلق منه لدى إعداد مشورتها وعمليات تدخلها.

إن لجنة بناء السلام عنصر هام ضمن البرنامج الواسع لإصلاح الأمم المتحدة. وتقتضي عملية الانتقال من الحرب إلى السلام بذل جهود شاملة ومتضافرة لمنع الارتداد إلى دائرة العنف. ونتطلع إلى مساعدة اللجنة في الأشهر والسنوات المقبلة وهي تسعى لتوضيح دورها وتقديم إسهام إيجابي في المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في بناء سلام دائم في البلدان الخارجة من الصراع.

السيد عبد العزيز (مصر): أود أن أعرب لكم عن تقديرنا لاستجابتكم لطلب حركة عدم الانحياز إجراء هذا النقاش العام حول بناء السلام فيما بعد انتهاء الصراعات في أعقاب جلسة النقاش المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في هذا الصدد.

ونعبر عن تأييد مصر الكامل للبيان الذي ألقاه الممثل الدائم لجامايكا نيابة عن دول حركة عدم الانحياز، وعن تقديرها للعرض الذي قدمه نواب رئيس اللجنة ومنسقو حالتي بوروندي وسيراليون.

لقد أثبتت التجارب أن التعامل مع مفهوم بناء السلام، على اتساعه، يجب أن يتم من خلال منظور متعدد الأبعاد، يتجاوز زاوية التهديد للسلم والأمن الدوليين، ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعملية بناء السلام. وأكدت الدروس المستفادة أن هناك حاجة ملحة إلى تجسير الهوة في عملية التحول بين مرحلتي حفظ السلام وبنائه، من خلال وضع نهاية ولايات عملية حفظ السلام في إطار استراتيجية أوسع لتقديم الدعم الدولي، بهدف تعزيز جهود الوفاق الوطني، ودعم استراتيجيات وخطط إعادة البناء، ومن ثم منع الدول من الانزلاق مرة أخرى إلى النزاعات.

ومن هذا المنطلق، كان الهدف الرئيسي من اتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة لقرارين متوازيين بإنشاء لجنة بناء السلام، والتحقق من استمرارية تعامل المجتمع الدولي مع الأوضاع في مناطق النزاعات دون انقطاع في مجلس الأمن، حينما تمثل تلك الأوضاع تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وفي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتهما الفرعية، لتمكينها من التعامل بفعالية وبمنهج متكامل مع مرحلة ما بعد نهاية النزاع، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، التي ترتبط مباشرة بمتطلبات التنمية وبناء السلام في تلك الدول، وبدعم من المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة والأطراف الأخرى الفاعلة.

وعلى الرغم من التقدم النسبي الذي حققته لجنة بناء السلام موضوعيا، في تناول حالتي بوروندي وسيراليون، لا يزال هناك العديد من الجوانب التنظيمية التي يتعين حسمها، خاصة في ضوء غياب السوابق. فقد أظهرت الأشهر الستة الماضية وجود اختلافات في الرؤى بين أعضاء اللجنة إزاء بعض الجوانب، ولكنها أوضحت أيضا وجود تلاق في وجهات النظر حول جوانب أخرى، أبرزها الحاجة الماسة إلى تحقيق التوازن في علاقة اللجنة بالأجهزة الرئيسية، كل وفقا لاختصاصاته التي رسمها الميثاق، مما يؤكد أهمية مواصلة الحوار الجاد الذي بدأ مؤخرا في إطار اللجنة التنظيمية، بهدف وضع برنامج عمل واضح، يرسي قاعدة لانطلاقة حقيقية على أسس سليمة.

ولا شك أن الجمعية العامة هي جهة الاختصاص الأولى في تنفيذ تلك الجوانب، ليس باعتبارها الجهاز الرئيسي الأوسع تمثيلا والأكثر ديمقراطية في إطار الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا لكونها الجهاز المعني بمتابعة أداء لجنة بناء السلام وتقييمه، ومراجعة السياسات الخاصة بها وتحديدها وفقا للقرار المنشئ للجنة، ولذا، لا بد من تعزيز فرص طلب الجمعية العامة مشورة لجنة بناء السلام، حتى في الحالات التي يوجد فيها البند على جدول أعمال مجلس الأمن، وذلك استنادا إلى البنود الأخرى، ذات الصلة بالدولة قيد النظر، والمدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

ولا يغني ذلك عن ضرورة تطوير قواعد الإجراءات، وفقا لما تعكسه الممارسة العملية داخل اللجنة مع الوقت، من احتياجات لتنظيم أنشطتها، وهو ما يتعين أن نعمل على تحقيقه بمنهج متدرج ومرن، وبدون الإفراط في التفاصيل بشكل يعطل أداء اللجنة لعملها، مع تطبيق قواعد إجراءات الجمعية العامة في ما لا تعالجه قواعد إجراءات لجنة بناء السلام، ومع ما يرتبط بذلك من ضرورة الاهتمام بمفاهيم الشفافية والمحاسبة داخل اللجنة، استنادا إلى مسؤولية أعضائها كافة، دون تمييز بين الدول المانحة وغير المانحة، في تحقيق الأهداف التي تم انتخابهم أو تعيينهم من أجلها، وإلى مسؤولية مكتب دعم بناء السلام أيضا، أمام اللجنة وليس أمام أي جهاز آخر.

ويتطلب ذلك ترسيخ دور اللجنة التنظيمية في متابعة السياسات وتقييمها موضوعيا، وفي الإشراف على الأنشطة التي يتم تنفيذها في إطار الهياكل الفرعية المخصصة للتعامل مع حالات الدول قيد النظر، وذلك من خلال الزيارات الميدانية التي يتعين تخطيطها بالتنسيق مع الأنشطة الوطنية المختلفة، وبموافقة الدولة المعنية، وعلى نحو يتيح تقدير حجم المظاريف المالية التي يمكن تخصيصها لكل من الدول قيد النظر، ويكفل الإسراع في عملية تسليم تلك المظاريف التي يتم إقرارها من جانب اللجنة، لدعم الخطط الوطنية التي تقرها اللجنة، وتتخذها أساسا لدعم جهود ترسيخ السلام والاستقرار.

ولتوفير الموارد المالية اللازمة، لا بد أن تنتهي اللجنة التنظيمية من مراجعة الأسس المرجعية لصندوق بناء السلام ووضع خطوط السياسات العامة له، حتى يتمكن الأمين العام من ترشيح أعضاء المجموعة الاستشارية المستقلة، التي ستشرف على تخصيص الموارد، وتضطلع بتقييم الأداء الإداري والمالي للصندوق، ليتم اختيارهم من جانب اللجنة التنظيمية على أساس التوزيع الجغرافي العادل.

وأخيرا، علينا أن نحرص على ألا يتحول الدور الاستشاري الذي تؤديه اللجنة لمساعدة الحكومات على وضع استراتيجياتها لبناء السلام، أو المشورة التي يقدمها مكتب دعم بناء السلام، إلى نوع جديد من الوصاية، أو أن تصبح اللجنة، بما تقرره من إسهامات من خلال صندوق بناء السلام، لدفع تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الملحة، مجرد وسيط يجمع الدول المانحة والمتلقية معا، تحت إشراف الأمين

العام. وفي الوقت الذي ندعم مشاركة المجتمع المدني في الدول الخارجة من نزاعات لا ينبغي أن تغيب عن نظرنا الطابع الحكومي للجنة، وأن آراء المجتمع المدني والقطاع الخاص ينبغي أن يتم الإعراب عنها وفقا للأنماط المتعارف عليها في تعامل المجتمع المدني مع أنشطة الأمم المتحدة.

تلك كانت بعض الجوانب التي أكدت الأشهر الستة الماضية ضرورة التعامل معها موضوعيا وإجرائيا. وتأمل مصر أن نستفيد من تجربتي بوروندي وسيراليون، باعتبارهما أولى تجربتين أمام اللجنة، وأن نؤدي واجبنا تجاههما على النحو الأكمل، بما يمكننا من ترسيخ قواعد السلام في الدولتين، وتلبية تطلعاتهما إزاء دور لجنة بناء السلام، ومساعدتهما على تحقيق طموحات شعبيهما في التنمية والازدهار، ويمكننا في الوقت نفسه من القيام على نحو أفضل بالتعامل مع حالات أخرى في المستقبل.

وقد كان الاجتماع المشترك الذي عقد أمس للنظر في تعزيز التعامل مع حالتي بوروندي وسيراليون، خطوة هامة في الطريق الصحيح، موضوعيا وإجرائيا أيضا، آمل أن تفتح الباب لانطلاقة حقيقية نحو تحقيق لجنة بناء السلام لأهدافها.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتأييد البيان الذي القاه الممثل الدائم لجامايكا باسم حركة عدم الانحياز.

حين دعا مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ إلى إنشاء لجنة بناء السلام، كان ذلك انطلاقا من أن البلدان الخارجة من الصراع لم يكن لديها منتدى ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة، مخصص لمحنتها. فعلى سبيل المثال، يمكن لبلد عالق في الصراع أن يعتمد على مجلس الأمن لمساعدته في حفظ السلام، كما يمكن لبلد خرج من الصراع منذ وقت طويل أن يعتمد على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو حتى على الجمعية العامة للإسهام في اجتذاب المشاريع الإنمائية. أما بالنسبة إلى بلد خرج للتو من صراع مرير، فإن فرصة سقوطه بين الشقوق كانت حقيقية جدا قبل إنشاء لجنة بناء السلام.

لهذا السبب، ووفقا للقرار الذي أنشئت بموجبه لجنة بناء السلام، يُتوقع من اللجنة أن يكون لها أثر مباشر على حياة الناس على البلدان المدرجة في جدول أعمالها. والملكية القطرية لاستراتيجيات لجنة بناء السلام عنصر ضروري للنجاح البعيد المدى.

وبالتالي، ينبغي للجنة بناء السلام أن تكون على معرفة مباشرة بالأطراف التي تضطلع بالدور الميداني وتعمل على تحقيق الانتعاش بعد انتهاء الصراع في بلد خارج من الصراع، نظرا لأن اللجنة في موقف أفضل يمكنها من تعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة.

ومن المتوقع أن تجري الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أو بعد ذلك بفترة قصيرة، استعراضا لأعمال لجنة بناء السلام، على النحو الذي كلف به القرار ١٨٠/٦٠. وسيكون من المفيد في ذلك الوقت لو قدمت اللجنة تقريرا يتضمن أيضا الدروس المستخلصة من بوروندي وسيراليون، وهما البلدان الأولان في جدول أعمال اللجنة.

ويتمثل أحد أوجه قوة اللجنة في أن في وسعها أن تنظم موارد للحالات الطارئة، تشكل في كثير من الأحيان صمام الأمان الذي يمنع البلدان من الانزلاق إلى الصراع. ولكن إمكانية أن تجمع لجنة بناء السلام الأموال الأساسية الأولية لا تجعلها وكالة مانحة.

ووفقا للفقرة ٢ من منطوق القرار ١٨٠/٦٠ الذي أنشأ اللجنة، يتمثل دورها الأولي في:

”(أ) الجمع بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة والمقترحات

المتعلقة بوضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وتحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع؛

”(ب) تركيز الاهتمام على جهود التعمير وبناء المؤسسات، الضرورية للتعافي من الصراع ودعم وضع استراتيجيات متكاملة لإرساء أسس التنمية المستدامة؛

”(ج) تقديم التوصيات والمعلومات اللازمة لتحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، وتحديد أفضل الممارسات، والمساعدة على كفالة تمويل يمكن التنبؤ به من أجل الأنشطة المبكرة الرامية إلى تحقيق الانتعاش، وتمديد فترة الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للتعافي من الصراع“.

وفي الختام، فإن وفدي يرى أن هناك بعض الأهداف العملية التي ينبغي للجنة بناء السلام أن تحددها لنفسها إذا أريد لها أن تتسم بالفعالية. وضمن تلك الأهداف ضمان أن تمنح البلدان الخارجة من الصراع الملكية الكاملة لعملية بناء السلام من أجل فائدة شعوبها. والسبب الآخر هو التيقن من أن تضع اللجنة نظاما داخليا دائما ويمكن التنبؤ به. وينبغي أن يكون واضحا للجميع ماهية اللجنة وما يمكنها عمله وما لا تقدر على عمله.

ولجنة بناء السلام بالغة الأهمية لحياة السكان في البلدان الخارجة من الصراع. ونتفق مع حركة عدم الانحياز على أنه ينبغي للجنة أن تنظر، على سبيل الاستعجال، في إيفاد بعثتين ميدانيتين إلى فريتاون وبوجمبورا لتقييم الحالة على أرض الواقع ولتبادل المعلومات مع السلطات الحكومية والمجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة. كما نتفق على أن البعثات الميدانية ينبغي أن تشكل جزءا لا يتجزأ من لجنة بناء السلام. وبخلاف ذلك، فإن اجتماعات نيويورك لن تحدث فرقا كبيرا في حياة سكان فريتاون وبوجمبورا، الذين يفترض أنهم المستفيدون مباشرة من عمل لجنة بناء السلام.

السيد سولير توريخوس (بنما) (تكلم بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أن أهنئكم باستجابتكم لاقتراح حركة عدم الانحياز بعقد هذه الجلسة الهامة بغية الانخراط في إجراء تحليل أولي للعمل الذي أنجزته حتى الآن لجنة بناء السلام. وبالمثل، نؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق وفد جامايكا بالنيابة عن الحركة.

ونحن متأكدون من أن هذه الجلسة، شأنها شأن الجلسة التي عقدت قبل بضعة أيام في مجلس الأمن، ستعمل على تعزيز وتوجيه اللجنة في العمل الهام الموكل إليها من جانب رؤساء الدول أو الحكومات حينما أنشأوا اللجنة في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بالموضوع قيد النظر، فإن بنما تمر اليوم بحالة خاصة للغاية. وذلك لأن بنما حاليا عضو غير دائم في مجلس الأمن وعينها المجلس عضوا في لجنة بناء السلام. ولكن بنما أيضا، قبل كل شيء، عضو في الجمعية العامة وعضو مؤسس للأمم المتحدة. وهذه الحالة تمكننا من أن نحلل بموضوعية خاصة الهيكل المعقد للجنة بناء السلام وصلاتها بالأجهزة الأخرى للأمم المتحدة.

ولقد أنشأ رؤساء الدول أو الحكومات لجنة بناء السلام في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ لمساعدة البلدان الخارجة، من حالات الصراع، أو على وشك أن تخرج بغية إنهاء أعمال القتال ومن ثم مباشرة المضي على الطريق المفضي إلى الانتعاش. ولكن إنهاء أعمال القتال وبدء عملية للانتعاش على السواء يتطلبان وقتا، وبعبارة أخرى، إنهما عمليتان، وليستا مناسبتين.

وعلى أي حال، بغية أن تساعد المنظمة بلدا ما خارجا من الصراع وإحلال السلام الدائم، سيكون المطلوب

هو بذل جهود مشتركة ومنسقة من جانب لجنة بناء السلام من ناحية ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الناحية الأخرى. ويتضح هذا من الولاية التي أنشئت في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ ومن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الرامية إلى تنفيذ هذه الولاية.

وفيما يتعلق بهيكل لجنة بناء السلام وتشغيلها، فإننا نرى أن هناك بعض المفاهيم التي لا بد من تحديدها بشكل أفضل. وتقع تلك المهمة بالدرجة الأولى على عاتق اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، ولكن في وسع الجمعية العامة أيضا أن تقدم إسهاما مفيدا.

وأود أن أشير على نحو خاص إلى ولاية اللجنة والى المبدأ المتمثل في أن عملية بناء السلام من مسؤولية البلدي المعني، وهو أمر أصبح يعرف بالملكية القطرية.

وفيما يتعلق بولاية اللجنة، ينص القرار ١٨٠/٦٠ على أن على اللجنة أن تعمل بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية. ولكن بنما ترى أنه سيتعين على اللجنة، بغية أن تضطلع بشكل كامل بالمهمة التي أوكلها إليها مجلس الأمن، أن تؤدي مهام تتجاوز الدور الاستشاري المحض.

ولذلك السبب، نرى أنه ينبغي أن ينظر إلى ولاية اللجنة بصورة مرنة، بغية تفادي البيروقراطية التي لا داعي لها والاختلافات التي لن تؤدي إلا إلى صرف انتباهنا عن المهمة الرئيسية ألا وهي: إحلال السلام الدائم في البلدان الخارجة من حالات الصراع.

وفيما يتعلق بالملكية القطرية، فان الحالة إلى حد ما أكثر تعقيدا، نظرا لما ينطوي عليه تنفيذها من أخطار يلزم أن ندركها ونتصدى لها ونتغلب عليها.

وعلى أي حال، فإن وفد بنما يؤمن بأن الملكية القطرية لا تعنى بالضرورة أنه يمكن للبلد ذاته الذي تقوم بتحليل حالته لجنة بناء السلام أن يعتمد وينفذ السياسات والبرامج والمؤسسات التي يمكن أن تكون الأنسب لانتعاشه. فالملكية القطرية تعني، بالنسبة لنا، أنه سيتعين على البلد الذي تقوم اللجنة بالنظر في حالته – بما في ذلك قواه السياسية والاجتماعية والاقتصادية – أن يتفق مع اللجنة وأن يعتمد خطة خاصة به لوضع وتنفيذ السياسات والبرامج والمؤسسات المطلوبة لمباشرة المضي على الطريق المفضي إلى الانتعاش والتعمير والتنمية.

إن لجنة بناء السلام ليست مجرد خطوة في الاتجاه الصحيح نحو الوفاء بمقاصد الميثاق. بل يمكنها أيضا أن تكون عاملا حفازا لضمان أن تعمل الأجهزة الرئيسية المختلفة للأمم المتحدة بطريقة مشتركة ومتماسكة، بوصفها أجزاء من كل، على النحو الذي توخاه الأعضاء المؤسسون للمنظمة.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي لكم، يا سيدتي الرئيسة، على عقدكم هذه المناقشة في هذا الموضوع الهام رغم قصر المهلة. كما نشكركم ونشكر رئيس مجلس الأمن، ورئيس لجنة بناء السلام، ورؤساء تشكيلاتها المخصصة لبلدان معينة، ورئيس فريقها العامل المعني بالدروس المستفادة، على البيانات الهامة التي أدلوا بها، وعلى العمل البالغ الأهمية الذي يضطلعون به. كما نود أن نشكركم يا سيدتي الرئيسة على القرار الذي اتخذتموه بالكتابة إلى الجهات المانحة المحتملة التماسا للمزيد من التبرعات لصندوق بناء السلام من أجل كفالة الوفاء بقيمة التمويل المستهدفة. وبصفتنا من المساهمين في الصندوق، نرحب بدعمكم له.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لوفد جامايكا، منسق مجموعة عدم الانحياز داخل لجنة بناء السلام، لمثابرته وللبيان الذي أدلى به اليوم، ونعرب عن تأييدنا له.

ومع أن البيان الذي أدلى به زميلنا وصديقنا ممثل جامايكا يوجز ببلاغة الموقف الجماعي لحركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة، أود في اختصار شديد أن أتطرق لبعض الأفكار وأن أطرح بعض المقترحات بصفتنا الوطنية، تشجيعا على شيء من التقييم الذاتي.

بادئ ذي بدء، كان من دواعي قلقنا أننا أنفقنا قدرا كبيرا من الوقت منذ إنشاء لجنة بناء السلام في العام الماضي على مسائل تنظيمية داخلية. وربما كانت تلك عملية لها مبررها في البداية، حين كنا مشتركين بصفة جماعية في تحديد ما ستفعله هذه الهيئة وكيف ستعمل على تحقيق أهدافها. غير أني أقول إننا في هذه المرحلة لا يمكن أن نستمر إلى ما لا نهاية في مناقشة مسائل أولية من قبيل مسؤوليات الإبلاغ والمشاركة والأمور التنفيذية، مما يضر بالهدف الأكبر المتمثل في المساعدة على توطيد دعائم السلام في المجتمعات الخارجة من صراعات. فإننا حين نفعل ذلك إنما نغفل عن الصورة الكلية في غمرة انشغالنا بالتفاصيل.

ثانيا، فيما يتعلق بالإجراءات والأولويات، نقبل من حيث المبدأ أن الاجتماعات المتعلقة ببلدان معينة عنصر بالغ الأهمية في كفالة تقديم المساعدة وإسداء المشورة على وجه السرعة وبفعالية للبلدان المستحقة لهما. بيد أن من الصعب القبول بأسبقية هذه الآلية المتعلقة بالعملية على اللجنة التنظيمية، التي تمثل آلية توجيه دفة لجنة بناء السلام. ولكننا نقدّر وجود آراء بديلة في هذا الموضوع. لذلك، ربما ينبغي ألا نتساءل عن أيهما ينبغي أن تنال الأسبقية. وبدلا من ذلك لنسأل أنفسنا سؤالا أقرب إلى الطابع العملي: كيف يمكن المواءمة بين عمل اللجنة التنظيمية والتشكيلات المخصصة لبلدان معينة وجعلهما أكثر تكاملا؟

ومن نفس المنطلق، نرى أن نجاح اللجنة يتوقف بدرجة حاسمة على وجود لجنة تنظيمية منسجمة وفعالة. وتكرارا لاستعارة الدفة الموجهة، لو أن ٣١ قبطانا أخذوا يتجادلون بشأن عملية التوجيه، فلن ينجم عن ذلك إلا جنوح السفينة. لذلك نرى أننا بحاجة إلى تغيير طبيعة الخطاب المستخدم داخل اللجنة التنظيمية. وإلى حد ما يمكن معالجة ذلك في حالة وجود إحساس أكبر بغرض مهيمن على اجتماعاتها. ولكن يلزم فوق هذا كله أن نجد الطرق المؤدية لزيادة الثقة المتبادلة، وذلك بالأخذ بدايةً بنهج أكثر اشتراكا وتشاورا. ويشترك في المسؤولية عن ذلك مكتب دعم السلام، والأمانة العامة للأمم المتحدة، بل وكل الدول الأعضاء في اللجنة التنظيمية.

ولا نرى صعوبة في التوصل إلى تفاهم واسع من هذا القبيل. فالبيانات التي أدلى بها عدد من الشركاء في عملية بناء السلام الأسبوع الماضي تعكس إيماننا بوجود أرضية مشتركة، وفي رأينا أن تلك الأرضية المشتركة تكمن في الاعتراف بأن الهدف هو مساعدة البلدان المرشحة بالتمويل، وتعبئة دعم المانحين ورسم سياسات من شأنها ترسيخ السلام. ويصور التاريخ الأليم لحقبة ما بعد الحرب العالمية هشاشة السلام في المجتمعات الخارجة من الصراعات. وهنا تثبت أحيانا صحة مقولة نيتشة: السلام فترة فاصلة ما بين فترتين من الحرب. لذلك نؤكد جميعا ضرورة القيام بعمل عاجل.

ونتيجة لذلك، نرى من البديهي أن لجنة بناء السلام لا تتعلق فقط بالجهات المانحة للأموال والمتلقية لها وإنما أيضا بإسداء المشورة وتقديم الدعم المتعلق بالسياسات، سواء من خلال التعلم عن طريق القدوة أو من خلال المساعدة في وضع سياسات قائمة على خصائص المجتمع المعني بالذات. فمن ناحية، لكي نسهم إسهاما جوهريا بالفعل ولكي يكون لما نفعله صلة بالواقع حقا، سوف يتعين على لجنة بناء السلام أن تدرس بتعمق مشاكل اليوم العاجلة وتسدي المشورة بشأنها، من قبيل كيفية تعزيز بعض التفاهم بين قادة أقاليم البلد وفئاته العرقية، وتقييم سرعة الإصلاح الاقتصادي أو

الانتخابات، على سبيل المثال، التي إذا شُرع فيها قبل الأوان أو في وقت غير مناسب، فقد تؤخر بالفعل بناء المؤسسات وتغرق البلد من جديد في أتون الحرب الأهلية. ومن ناحية أخرى، واضح أنه لا توجد صيغة واحدة تناسب الجميع، وما يصلح في بلد صغير أكثر تجانسا قد لا يصلح في دولة كبيرة وحافلة بالانقسامات. وفوق كل شيء، من المهم التركيز على ما إذا كانت الموارد موجهة إلى أهم الوظائف جميعا: بناء المؤسسات.

ونرى أيضا أنه لا سبيل إلى إنكار أن الجهة الفاعلة الرئيسية في أي حالة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، لا بد وأن تكون هي الدولة المعنية. ورغم ترحيبنا بالمساهمات من جميع شرائح المجتمع، وعلى الصعيدين الوطني والدولي، لا يمكن أن ينصبّ التركيز الأساسي إلا على تعزيز قدرة الدولة الخارجة من الصراع على الحكم بشكل فعال وحشد الموارد البشرية والمادية لتحقيق التنمية. وجميع المنظورات الأخرى التي تقدم مفيدة، ولكننا ينبغي أن نعترف أيضا بأن المنظور غير الوطني لا يمكن إلا أن يكون جزئيا. وهذه المنظورات رغم ما قد يكون لها من فائدة، لا يمكن أن تعكس إلا جزءا من الصورة. لذلك فإن التصوير الملائم لذلك يتخذ شكل دائرة قد يخترق محيطها ويحيط بكثير من البلدان، ولكن مركزها في بلد واحد.

ويصل بي هذا إلى نقطتي الأخيرة. نرى من الضروري أن نحدد تركيزنا على القضية الكبرى المتمثلة في مساعدة البلدان المرشحة التي أمامنا والتزامنا بهذه القضية. يلزم أن نصغي بشكل أوثق لشواغلها وأن نتجاوب بسرعة أكبر مع طلباتها. وإن فعلنا ذلك على نحو يتصدى بشكل مباشر إلى أقصى حد لاهتماماتها، فإننا لن نتمكن فقط من مساعدة الدول المعنية في عملية توطيد السلام في أعقاب الصراع، بل سنبرهن أيضا على فعالية الآلية الجديدة المتمثلة في لجنة بناء السلام. وستكون لذلك آثار مفيدة تتراوح بين زيادة التوجه نحو النتائج ضمن نطاق في خطاب اللجنة والمزيد من الاستعداد لدى الجهات المانحة ليس فقط لمساعدة البلدان المرشحة نفسها، وإنما أيضا لتمويل اللجنة.

وجملة القول إننا نرى أن مشاكل المراحل الأولى التي اعتدنا التكلم عنها يمكن معالجتها حين نضع نصب أعيننا الصورة الأوسع نطاقا والهدف الشامل. ومتى فعلنا ذلك، سوف تتراجع إلى الخلف المناقشات المتعلقة بأشياء تعد في نهاية المطاف مجرد تفاصيل دقيقة. وعندئذ فقط سيتحقق النجاح للجنة بناء السلام. ونرجو أن نتمكن جميعا، مع تسارع وتيرة أعمال اللجنة في الأشهر المقبلة، من العودة إلى الجمعية في الذكرى السنوية الأولى لإنشاء اللجنة ومعنا تقرير أكثر تفاؤلا وأن نكون في حالة فكرية أكثر تطلعا إلى المستقبل.

السيد باربوسا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تتوجه المكسيك لكم بالشكر يا سيدتي الرئيسة على عقد هذه الجلسة لمناقشة التقدم المحرز حتى الآن من جانب جهازين من أحدث الأجهزة عمرا في منظومة الأمم المتحدة. وتجري مداولاتنا في وقت ملائم للغاية لأن عملية تحديد ماهية لجنة بناء السلام مستمرة. ونثق بأن النفع الذي نجتنيه من هذه المناقشات، علاوة على مجموعة المقترحات التي طرحت في مجلس الأمن في الأسبوع الماضي، سوف تسهم في تلك العملية. فلعلنا نغتنم هذه الفرصة للتفكير في مستقبل اللجنة.

ويعرب وفدي عن آيات شكره للعمل الذي يقوم به السفير إسماعيل غاسبار مارتينز، الممثل الدائم لأنغولا، بصفته رئيسا للجنة التنظيمية. كما نهنئ الأمينة العامة المساعدة كارولين ماكاسكي المسؤولة عن مكتب دعم بناء السلام على جهودها غير المسبوقة.

ويود وفد المكسيك أن يبدي خمس ملاحظات فيما يتعلق بإنشاء لجنة بناء السلام وأدائها خلال عمرها الذي يقل عن عام.

أولا، ترى حكومتي أن اللجنة قد أنشئت بمثابة اختبار لتعددية الأطراف، وخاصة للأمم المتحدة. فهذه اللجنة، بالإضافة إلى مجلس حقوق الإنسان، من أبرز نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وعملية إصلاح المنظمة. ولذلك فإن التوقعات داخل وخارج هذه القاعة هائلة. وأعين المجتمع الدولي وثقته مركزة على ما قد يصدر عن هذه اللجنة. ونرى أنها إذا تمخضت عن نتائج إيجابية في مجال تعرض للإهمال مثل بناء السلام بعد انتهاء الصراعات، فلن يكون النظام المتعدد الأطراف قد فاز فحسب، بل سيكون قد حصل على مزيد من رأس المال السياسي يحرز به التقدم بالنسبة للبنود المتبقية في جدول أعمال الإصلاح. ولا يجب أن تُفقد الإرادة السياسية المشتركة التي جعلت من الممكن اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥). وبالتالي تواجه اللجنة تحديا لا يقل أهمية.

ولكن هناك تحديا ثانيا يتسم بأهمية حيوية. معلوم للجميع أن الإسهام الذي تقدمه الأمم المتحدة في الحد من الصراعات الأهلية إسهام كبير للغاية. ومع ذلك، فإن المنظمة وبالرغم من أفضل نواياها، لم تتمكن من منع تكرار الصراعات ومن إنشاء مؤسسات سياسية فاعلة في المجتمعات التي تعصف بها الحروب الداخلية. وينبغي أن تتركز جهود لجنة بناء السلام على سد هذا الفراغ المؤسسي وإصلاح السجل التاريخي.

ثانيا، لقد أكدت مجددا المناقشة التي عقدت الأسبوع الماضي في مجلس الأمن على أن ولاية اللجنة تتسم بالغموض. وكما بين الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، يبدو أن اللجنة ”تعني أمورا مختلفة لدى أناس مختلفين“. وقدمت عدة وفود مجموعة من الإسهامات فيما يتعلق بما ينبغي للجنة أن تفعله أو ألا تفعله. ويلزم أن تقوم بدراسة تلك المجموعة من اقتراحات اللجنة التنظيمية، ولكن بصورة رئيسة جانب الجمعية العامة – المنتدى العالمي الذي ستقدم إليه لجنة بناء السلام بصورة دورية بيانا بأعمالها.

وشارك وفدي في توافق الآراء بشأن القرار ١٨٠/٦٠ لأننا كنا، في جملة أمور، نؤمن، فيما يتعلق بالأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، بأن لجنة بناء السلام ستعمل على أساس مبدأ التكامل فيما يتصل بالمسؤوليات التي يتحملها كل جهاز من تلك الأجهزة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن اللجنة لديها سلطة محددة بوضوح وينبغي عدم التعدي عليها من جانب المجلس أو من جانب أي جهاز آخر. وبالمثل، ندرك ضرورة ضمان أن يستمر العمل في اللجنة مع الاهتمام بالتماسك في المنظومة بغية تفادي التداخل وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة لنا.

ثالثا، إن المكسيك مقتنعة بأنه ينبغي للجنة أن تسترشد، في قراراتها والاتجاه الذي تتخذه، بثلاثة مقاصد رئيسية. فمن ناحية، نرى أن أي مشورة فيما يتعلق بالحالات الوطنية ينبغي أن تقدم على أساس نهج متكامل نحو بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتحديد المراحل التي يمر بها بلد ما حينما يخرج من الحرب أمر معقد بصورة متزايدة. وأظهرت بعض الحالات أن جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يلزم الاضطلاع بها بالترادف مع المهام المتصلة بتعمير المؤسسات أو بتشجيع البرامج الرامية إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان. والتهديدات التي تؤدي إلي عودة الصراع يمكن أن تبقى مخفية بطرق مختلفة – اجتماعيا أو سياسيا أو فيما يتعلق بالتنمية. ويمثل مفهوم بناء السلام أحد المفاهيم القليلة التي تتجلى فيها بشكل كامل الصلة بين الأمن والتنمية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتزداد أهميتها.

وترى المكسيك أن اللجنة ستتمكن من العمل بالتكاتف مع الفريق المعني بالتنسيق في مجال سيادة القانون وبالموارد الذي أنشأه الأمين العام، على أساس التقرير الذي قدم لنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (A/61/636).

ومن الناحية الأخرى، نرى أن من المستصوب أن نشير إلى أنه لا يوجد نموذج واحد لبناء السلام. وكل حالة وطنية تمثل حالة فريدة؛ وكل تاريخ يمثل حربا لها أسبابها الخاصة. ويمكن عقد مقارنات على أساس التجربة الماضية. وفي ذلك الصدد، ترحب المكسيك بقرار إنشاء فريق عامل معني بالدروس المستخلصة. ونرى أنه ينبغي جمع تلك الدروس ونشرها على النحو المناسب. وبالرغم من ذلك، سيكون أمرا أساسيا أن تعالج كل حالة وطنية بالتركيز الخاص الذي تستحقه، وفي الحالات التي توجد فيها سلطة وطنية ينبغي تعزيزها خلال جميع مراحل وضع استراتيجية بناء السلام وتنفيذها. وسيكون من العسير بروز إحساس بكيان الدولة في بلد تفرض فيه القرارات بصورة مفتعلة.

وترى المكسيك أنه بدون وضوح الأهداف والأولويات، لن يتسنى وصف عمل لجنة بناء السلام بأنه نجاح أو فشل. وأحد أهداف اللجنة هو أن تكون جسرا بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمانحين والمجتمع المدني والأطراف الفاعلة الإقليمية. ومع ذلك، فإن وفدي يرى أنه لا يمكن بلوغ ذلك الهدف بفعالية إذا أخفقت اللجنة في تشكيل رؤية مشتركة بين جميع الأطراف الفاعلة فيما يتعلق بالطريقة التي يلزم أن يتم بها توطيد السلام.

رابعا، نرحب بإعلان الأمين العام آنذاك كوفي عنان في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر المساهمة بمبلغ ٣٥ مليون دولار لصندوق بناء السلام. وتعتبر المكسيك أن اللجنة والصندوق في علاقة تكافلية. وندرك أن الالتزام المستدام أمر مطلوب من جميع المانحين لضمان توفير الموارد حينما تكون هناك حاجة إليها. وبدون حشد موارد كافية وتوفيرها من الصندوق، لن تتمكن اللجنة من الاضطلاع بولاياتها بالكفاءة التي نتوقعها جميعا – وخاصة المدنيون في الميدان.

خامسا، وإذ استخدم مصطلحا انكليزيا ''Work in Progress'' يوضح الحالة الراهنة للجنة، فان وفدي يرى أن أمامنا الآن ''عملا جاريا ''. وهناك حفنة من المسائل المعقدة بقدر كبير ما زال يتعين تحديدها، ولكن يبدو أن هناك توافقا في الآراء بشأن العديد من المسائل الإجرائية التي يمكن تعديلها اعتبارا من الآن، في الأشهر الأولى من حياة اللجنة، بحيث لا يصبح أمر ينشأ بشكل غير متعمد هو القاعدة بدلا من الاستثناء.

فعلى سبيل المثال، تؤكد المكسيك من جديد على ضرورة أن تعمل اللجنة على أساس نظام داخلي محدد بإحكام. ولنتفادى ما حصل مع النظام الداخلي لمجلس الأمن – وهو أمر كان متوخى أصلا بوصفه نظاما داخليا مؤقتا استمر قائما لفترة ٦١ عاما. وشرعية لجنة بناء السلام ومصداقيتها ستتوقف إلى حد كبير على ما إذا كنا سنبني جهازا جديدا يعمل بأكبر قدر ممكن من الشفافية. ونقترح أن تعقد اجتماعات اللجنة التنظيمية بصورة مفتوحة وعلنية لضمان أن تحيط علما الدول التي ليست عضوا في اللجنة في وقت ما ولكنها تشارك في إنشائها في الجمعية بالتقدم التي تحرزه اللجنة بصورة مباشرة.

وإضافة إلى ذلك، فان وفدي يناشد مرة أخرى الدول الأعضاء الأخرى تركيز طاقاتها على ضمان رقابة أكبر وأفضل لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، وخاصة فيما يتعلق بالعضوية في لجان المنظمة في المستقبل.

ونحن متفائلون بالإسهام الذي يمكن أن تقدمه لجنة بناء السلام. وآن الأوان للمحافظة على اتخاذ موقف تفاعلي

وابتكاري حينما نواجه حالات ما بعد انتهاء الصراع قيد نظر اللجنة. ولن يُملأ الفراغ الدستوري الذي دفع إلى إنشاء اللجنة إلا إذا زودها الدول الأعضاء بالأدوات والموارد اللازمة للاضطلاع بولايتها. وينبغي ألا نخفق في الاستفادة من الفرصة التي يوفرها لنا إنشاء لجنة بناء السلام، وهي فرصة يتم توفيرها مرة أخرى للنظام المتعدد الأطراف. والوقت مناسب لنفعل ذلك.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم الحسنة التوقيت بعقد هذه الجلسة الهامة. وتشكل لجنة بناء السلام انجازا رئيسيا للإصلاح المستمر للأمم المتحدة، وبهذه الصفة، فإن التوقعات منها توقعات عالية. ونحن الدول الأعضاء نتحمل بصورة جماعية المسؤولية عن ضمان تحقيق اللجنة لإمكانيتها الكاملة. وهذه الجلسة، بالإضافة إلى المناقشة المفتوحة التي عقدت الأسبوع الماضي في مجلس الأمن، تمثل فرصة ممتازة لنا لتقييم التقدم الذي تم إحرازه ولتحديد مسار المرحلة المقبلة.

إن لجنة بناء السلام أنشئت بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية لسد الفجوة في مجال بناء السلام في منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي ينبغي أن تعالج اللجنة المسائل التي تتضمن ولايات الأجهزة الرئيسية فضلا عن الكيانات المختلفة الأخرى في إطار تلك المنظومة. وبغية أن تكلل اللجنة بالنجاح، فإن الأمر الأساسي هو أن تعمل جميع هذه العناصر بالترافق وبشكل متسق. وبغية تحقيق هذه الغاية، لا بد لنا من تحسين الحوار والتنسيق في نيويورك وفي الميدان كذلك. ودافع وفدي عن هذه النقطة وقدم عدة اقتراحات.

وأحرزت لجنة بناء السلام تقدما مستمرا حتى الآن. وقد حددت بشكل ناجح المجالات ذات الأولوية للبلدان المعنية وقامت بتشغيل آليات التشاور. ونحن بدورنا نرحب بالإعلان الأخير للأمين العام بشأن أول تخصيص في إطار صندوق بناء السلام لمبلغ ٣٥ مليون دولار لبوروندي، ونأمل أن يتم قريبا إصدار إعلان مماثل بالنسبة لسيراليون. ومن المؤكد أن هذه النفقات الأولية ستكون حافزا للوفاء بالاحتياجات المحلية الحرجة التي لا يمكن الوفاء بها بخلاف ذلك، فضلا عن حشد موارد إضافية.

إن لجنة بناء السلام أنشئت للإسهام في منع العودة إلى الصراع بإحداث تغيير على أرض الواقع. وهي اليوم تدخل مرحلة دقيقة، توجب عليها إثبات إنجازات ملموسة في البلدين قيد النظر. وتكمن قوة اللجنة في توصياتها ذات المنحى العملي. وفي ضوء ذلك، يعتقد وفد بلدي أنه يجب على اللجنة أن تركز على إيجاد استراتيجية متكاملة لبناء السلام في كل بلد عبر مشاورات واسعة في الاجتماعات المعنية ببلدان محددة طوال الأشهر المقبلة. وتحتاج اللجنة أيضا إلى تحديد المجالات المستهدفة على نحو أكثر تركيزا في إطار الأولويات المحددة بغية ضمان أن تكون تلك الاستراتيجيات موجهة نحو العمل في ذلك الصدد.

ونعتقد أن بناء المؤسسات والأمن البشري بُعدان هامّان من أبعاد بناء السلام. وينبغي أخذ هذين العنصرين في الحسبان لدى تشكيل المجالات المستهدفة المركّز عليها. وفيما يلي بعض الاقتراحات لتعزيز استحداث الاستراتيجية وتنفيذها.

قبل كل شيء، إن الملكية الوطنية القوية مسألة أساسية. ولا تكون استراتيجية بناء السلام ذات قيمة إلاّ إذا أثبت البلد قيد النظر إرادة في صياغتها وتنفيذها. ويسرنا أن نرى المشاركة النشيطة والبنّاءة من جانب بوروندي وسيراليون، ونثني على استجابتهما السريعة لتوصيات اللجنة. وإننا نتطلع إلى التزامهما المتواصل بالسلام وإعادة الإعمار.

ثانيا، ينبغي لاستراتيجية بناء السلام أن تمثّل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. فبناء السلام بطبيعته جهد متعدد الوجوه والمستويات، يضم جميع أصحاب المصلحة العاملين معاً في مجالات مثل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي ضوء ذلك، يظل وفد بلدي ملتزما بضمان المشاركة الكاملة والنشيطة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في جميع الاجتماعات، بما فيها اجتماعات اللجنة التنظيمية. ومن المهم أيضا إنشاء نموذج لضمان مشاركة فعالة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عمل اللجنة، ولا سيما الاجتماعات المعنية ببلدان محددة، التي يمكن لتلك الأطراف أن تسهم فيها إسهامات قيّمة.

وفي ذلك الصدد، يمكن لاستحداث آلية للتنسيق والرصد الميداني أن يسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ الاستراتيجية. وكما ذكرت في مناقشة مجلس الأمن (انظر S/PV.5627)، إن المجلس المشترك للتنسيق والرصد في أفغانستان، الذي يضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، يمكنه أن يشكل نموذجا. وينبغي لنا أن ننظر في تكييف ذلك النموذج وفقا للاحتياجات المحددة لكل بلد قيد البحث، كما هو ملائم.

ثالثا، ينبغي لنا أن نكون مرنين بصورة كافية لكي نتعلم من تجارب البلدان التي تعافت من الصراع. وإننا نشجع بقوة تلك البلدان على تبادل خبراتها في المرحلة المقبلة من مشاوراتنا. وفي ضوء ذلك، نقدّر مبادرة السلفادور بإنشاء فريق عامل لتقييم الدروس المستفادة في ذلك البلد. وسيسهم وفد بلدي بنشاط في ذلك الفريق.

وقبل أن أختم بياني، سأتناول الآن باختصار بعض المسائل التنظيمية داخل لجنة بناء السلام وخارجها على السواء. فتعزيز العلاقة والتفاعل بين الجمعية العامة واللجنة أمر أساسي. ونقترح أن تعقد رئيسة الجمعية العامة اجتماعات منتظمة مع رئيس اللجنة لمناقشة المسائل الملحّة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لرئيس اللجنة و/أو رؤساء الاجتماعات المعنية ببلدان محددة أن يقدموا تقارير مكتوبة في الوقت المناسب إلى الجمعية العامة حول المداولات، حسب الاقتضاء.

إن القرار التأسيسي يعطي الجمعية العامة مهمة استعراض عمل لجنة بناء السلام. والجمعية ستنفذ ذلك عبر مناقشة سنوية حول التقرير السنوي للجنة. ودور الجمعية هام في الجانبين الموضوعي والتنظيمي، ولا سيما خلال ”المرحلة الأولى“ للجنة. وإننا نتطلع إلى استعراض دقيق وبنّاء، ونأمل أن تقدم الجمعية العامة إلى اللجنة توصيات مفيدة، حسب الاقتضاء.

وقد شجعتنا كثيرا الجهود الأخيرة لإضفاء الطابع المؤسسي على لجنة بناء السلام. ونقدّر، بشكل خاص، الاقتراح المنتظر منذ وقت طويل بوضع خطط عمل للاجتماعات المعنية ببلدان محددة. وتوفر هذه الخطط بوضوح قابلية التنبؤ لعملنا، وهو ما نحتاج إليه كثيرا. ووفد بلدي يدعم دعما كاملا الإطار الأساسي لخطط العمل. والإضافات الأخيرة من الموظفين لمكتب دعم السلام ستمكّنه من توفير الدعم اللازم لتنفيذ تلك الخطط.

وختاما، أود أن أعرب عن تقديرنا للسفير إسماعيل غاسبار مارتنز ممثل أنغولا، رئيس لجنة بناء السلام، وللسفير جوهان لوفالد، ممثل النرويج، والسفير فرانك ماجور، ممثل هولندا، رئيسي الاجتماعات المعنية ببلدان محددة، المتعلقة ببوروندي وسيراليون، على التوالي، على إسهاماتهم القيّمة. وأود أن أؤكد مجددا التزام اليابان الثابت بالإسهام في اللجنة، وخاصة في هذا المنعطف الدقيق. ويسرني جدا أن أعلن أن اليابان ستعقد حلقة دراسية حول بناء السلام في تيمور – ليشتي في طوكيو في آذار/مارس هذا. وآمل أن تقوم اللجنة

والجمعية العامة بالمضي قدما في المداولات بشأن المسائل التي ناقشناها اليوم.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تعرب باكستان عن امتنانها لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة حول أنشطة لجنة بناء السلام في مهلة قصيرة كهذه. كما نرحب بفرصة مشاركتنا فيها.

وباكستان تدعم البيان الذي ألقاه في وقت سابق الممثل الدائم لجامايكا باسم حركة عدم الانحياز.

إن إنشاء لجنة بناء السلام في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ كان إنجازا بارزا في عملية إصلاح الأمم المتحدة. فاللجنة قادرة هيكليا على تعزيز نهج شامل ومتسق على نطاق المنظومة برمتها، لمهمة بناء السلام المعقدة. والهيئة الجديدة، بتصميمها، أريد لها أن تكون متجددة ومرنة.

ولا تزال اللجنة في مرحلتها التأسيسية، وهي تتنامى وتتطور. وسيكون من الخطأ، طبعا، الزعم بأن اللجنة لم تنجز سوى الشيء الضئيل جدا. فقد فعلنا الكثير، ونواصل تحقيق المزيد من التقدم، بينما نتعلم في الوقت نفسه. واللجنة بحاجة إلى توضيح عملها المستقبلي وتحديد مساره في الأشهر المقبلة.

وفي ذلك السياق، تواجه اللجنة فئتين من المسائل: أولا، مشاكل متصلة بالتنظيم والعملية؛ وثانيا، مشاكل متصلة بعملها الموضوعي.

في الفئة الأولى، هناك ثلاث مسائل رئيسية بحاجة إلى حل في المستقبل القريب. الأولى هي نقص الوضوح فيما يتصل بعلاقة لجنة بناء السلام بمجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. والفقرة ١٥ من القرار ١٨٠/٦٠ توفر بعض الوضوح بشأن العلاقة بين اللجنة والجمعية عبر مقررها بأنه ينبغي للجنة أن تقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة، التي تعقد مناقشة سنوية لاستعراض التقرير.

لكن هذا الوضوح مفقود إلى حد كبير فيما يتصل بالعلاقة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فهناك بعض المجالات الواسعة التي تحتاج فيها اللجنة إلى التفاعل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل تخفيف عبء الديون، وبناء القدرات، والحكم، وتعزيز الديمقراطية، والانتعاش الاقتصادي ودعم الميزانية وبطالة الشباب. فجميع هذه المسائل تقع ضمن صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لذا، ينبغي للجنة أن تستنبط آلية مؤسسية للاستفادة من دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومسؤولياته بموجب ميثاقه.

أما العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، فإنها أوضح طبعا. فهناك حالتان – تلكما الموجودتان في بوروندي وسيراليون – موضوعتان على جدول أعمال اللجنة استجابة لطلب المجلس للمشورة. لكن العلاقة بين اللجنة والمجلس ينبغي أن تكون تفاعلية.

وقد يكون من المفيد التماس الردود من مجلس الأمن على بعض الأسئلة العامة. كيف يستفاد، على سبيل المثال، من المشورة المسداة من لجنة بناء السلام؟ وكيف يمكن أن يستفيد المجلس منها على خير وجه؟ وهل أثرت مداولات لجنة بناء السلام على قراري المجلس بشأن المسألتين المدرجتين في جدول أعمال اللجنة؟ وكيف يمكن تحسين تفاعل المجلس مع اللجنة؟ وهل يشكل تداخل أعضاء المجلس السبعة في اللجنة ما فيه الكفاية، أم أن هناك حاجة إلى مشاورات أوسع بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن؟ وثمة مسألة تنظيمية أخرى تتعلق بطرائق مشاركة تنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وينبغي حل هذه المسائل بطريقة مرنة، مع مراعاة الطابع الحكومي الدولي أساسا للجنة.

ثالثا، ثمة جهود للتقليل من وضع اللجنة التنظيمية ودورها. وذلك شيء يدعو إلى أشد الأسف. ففي حين أن هناك فهماً عاماً بأن معظم أعمال لجنة بناء السلام ستتم في صيغ قطرية، فمن الجلي أن هناك مسائل – وخاصة المسائل العامة أو المنهجية – لا يمكن مناقشتها إلاّ في اللجنة التنظيمية. وينبغي أن يكون للجنة أيضا دور إشرافي في أعمال الأفرقة القطرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتولى اللجنة التنظيمية، التي يتعين أن تجتمع على نحو أكثر تواترا وانتظاما، تنسيق وتفاعل لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، والجهات المؤسسية الأخرى.

وفيما يتعلق بالجوانب المضمونية لأعمال اللجنة، ما زالت اللجنة تتعلم عن طريق العمل. فعلى الرغم من الصعوبات والقيود، بدأت لجنة بناء السلام التي عقدت أولى اجتماعاتها القطرية منذ ثلاثة أشهر فقط، في الاضطلاع ببعض الأعمال الجادة. ولقد تحسنت تدريجيا الأعمال التحضيرية للمناقشات في الاجتماعات القطرية وكذلك جودتها ونطاقها. وأمكن تحديد أولويات أساسية، ويجري الآن وضع خطط عمل وأطر زمنية مقابلة للإجراءات التي ستقوم بها مختلف الجهات بشأن تلك الأنشطة.

وتود باكستان، بغية زيادة تحسين الأعمال الموضوعية للجنة، أن تتقدم بعدد من المقترحات.

أولا، ينبغي أن يكون هناك تخطيط أفضل وأعمال تحضيرية أحسن للاجتماعات القطرية.

ثانيا، نظرا لأن لدينا مكاتب متكاملة تابعة للأمم المتحدة في كلا البلدين، لدعم توطيد السلام، نرى أنه ينبغي إجراء مناقشة مضمونية لتقارير الأمين العام عن أنشطة هذه المكاتب في لجنة بناء السلام. وينبغي ألا تصبح لجنة بناء السلام مجرد محفل آخر للمانحين والمتلقّين؛ وينبغي الترحيب بمساهمات الأعضاء الآخرين – مثل البلدان المساهمة بقوات، فضلا عن أولئك الذين لديهم خبرة في أعمال التعمير بعد الصراع – وينبغي أن تتجلى هذه المساهمات في النتائج التي تخلص إليها اللجنة.

ثالثا، ينبغي أن يكون هناك اهتمام أكبر بأن تُعدّ سلطات البلد المعني خططا وطنية متكاملة وأن تنفذ تلك الخطط.

رابعا، ثمة حاجة أيضا إلى تنسيق أعمال اللجنة في تحديد أولويات بناء السلام الأساسية للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، بهدف أوسع وهو السعي إلى وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام فيما يتعلق بتلك البلدان.

خامسا، ثمة حاجة أيضا إلى تحديد الثغرات الموجودة في تنفيذ الخطط الوطنية المتكاملة بشكل أفضل، وكذلك الجهات ذات الصلة التي يمكن أن تساعد في سد تلك الفجوات.

سادسا، هناك مسائل ملحة أخرى، مثل إصلاح قطاع الأمن، والإصلاح الاقتصادي، وإعادة بناء الهياكل الأساسية التي لحقت بها أضرار أو التي تدمّرت، والاستثمار في الموارد البشرية، وهذا كله يتطلب التمويل والدعم التقني، ونقل التكنولوجيا، ومشورة الخبراء. وهذه مجالات مضمونية يمكن أن تقدم فيها لجنة بناء السلام إسهامات هامة، بتحديد مجالات المشاكل والتعرف على الجهات والطرائق اللازمة للرد عليها.

سابعا، ينبغي تحسين تشاطر المعلومات إلى حد كبير، ولا سيما مع البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وأعضاء اللجنة، والجهات المعنية.

وأخيرا، ينبغي أن يتمثل واحد من مجالات الاهتمام الأساسية للجنة في تعبئة الموارد. ويشكل صندوق بناء السلام خيارا جيدا للوفاء بالمتطلبات العاجلة والملحّة. وينبغي كفالة

التغذية الحسنة التوقيت لموارد الصندوق. إلاّ أن من الأساسي أيضا كفالة أن تكون لجنة بناء السلام قادرة على جمع وإدامة موارد كافية لتنفيذ الأهداف والخطط والبرامج المتفق عليها في البلدان المعنية. وينبغي استخدام كل الآليات الممكنة لتحقيق هذا الغرض، بما في ذلك مؤتمرات المانحين.

ويجب أن نكون جميعا واضحين بشأن المبرر وراء إنشاء لجنة بناء السلام ووجودها. وهذا هو أولاً، قدرتها على اتباع نهج شامل لكل مسائل بناء السلام. وثانيا، القدرة على تعزيز التكامل والأعمال التعاونية على ثلاثة مستويات – بين الحكومة أو السلطة الوطنية والمجتمع الدولي؛ وبين منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الأخرى المعنية، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز؛ وبين الأجهزة الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة: مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة.

السيد إيدوكو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يُنظر تقليديا إلى فترة ستة أشهر على أنها فترة طويلة في حياة أي منظمة أو إدارة. ولهذا يرحب الوفد النيجيري بهذه المناقشة التي توفّر، مثلها مثل المناقشة التي عقدت في مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير، فرصة للدول الأعضاء لتقييم التقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام منذ أن أنشأتها الجمعية العامة، وتبادل الآراء في هذا الشأن.

وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجامايكا، سعادة السفير رايموند وولف، باسم حركة عدم الانحياز. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد من جديد ثقة نيجيريا برئيس لجنة بناء السلام، السفير إسماعيل غسبار مارتنز سفير أنغولا، وسائر أعضاء مكتب اللجنة التنظيمية. وأود، علاوة على ذلك، أن أشيد بالنرويج وهولندا – رئيسي الاجتماعين القطريين بشأن بوروندي وسيراليون على التوالي – لما أبدياه من التزام. ونود في الوقت نفسه أن نشيد بمكتب دعم لجنة بناء السلام لتفانيه ولما يقوم به من أعمال لا تعرف الكلل.

وتدرك نيجيريا تمام الإدراك المشاكل الناشئة التي تتركز على المسائل الإجرائية والتي أدت إلى إبطاء خطى أعمال اللجنة. ويسرني أن أذكر، مع ذلك، أن اللجنة قد تغلبت إلى حد كبير على تلك المشاكل الأولية، وأنها على استعداد الآن لتحقيق الأهداف التي توخاها قادتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وعقدت اللجنة التنفيذية عددا من الاجتماعات المثمرة. ونجحت في تنظيم اجتماعين قطريين عن بوروندي وسيراليون، ثبتت جدواهما فيما يتعلق بالجمع بين الجهات الفاعلة الهامة التي تقترن بجهود بناء السلام في البلدين. وعلاوة على ذلك، تمكن الاجتماعان من تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للبلدين والاتفاق عليها. ومنذ ذلك الحين اضطلعت حكومتا البلدين بملكية الاحتياجات ذات الأولوية المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لهذين الاجتماعين، تمت الموافقة على الأموال اللازمة لبوروندي. ونحن متفائلون بأنه سيعلن في القريب العاجل عن الأموال اللازمة لسيراليون.

وقد أُعرب عن مخاوف من أن الدعم المزدوج الذي تحظى بها لجنة بناء السلام في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن يمكن أن يصبح تبعة وليس دعما بسبب التضارب أو المنافسة المحتملين بين الجهازين. وعلى النقيض من ذلك، ترى نيجيريا أن الدعم المزدوج المقدّم من الجمعية العامة ومجلس الأمن ضروري لتعزيز لجنة بناء السلام، وينبغي الاستفادة منه لتحقيق المصلحة العامة للجنة.

وتمثل لجنة بناء السلام، للملايين من الناس في البلدان الخارجة من الصراع، منارة أمل ومصدر مساعدة لهم في حياتهم. وسينظر إلى بوروندي وسيراليون في ذلك الصدد على أنهما اختبار لنجاح أو فشل اللجنة. وثمة بلدان عديدة

تحتاج إلى المساعدة من لجنة بناء السلام تنتظر في لهف النظر في حالتها. ولهذا فإن من الضروري أن نعطي اللجنة أقصى قدر ممكن من الدعم والمساعدة حتى يمكنها أن تنفذ ولايتها.

ونود، مع دخول اللجنة المرحلة الحاسمة من عامها الأول، أن نوجّه الانتباه إلى بعض جوانب أعمالها التي ترى نيجيريا أنها قادرة على تعزيز المكاسب والخبرات التي تم تحقيقها في الأشهر الماضية. ومع مراعاة أن الاجتماعات القطرية هي أفضل محفل للتقريب بين اللجنة والمستفيدين من أعمالها، نشجع اللجنة على أن تتفاعل على نحو أكبر مع الجهات الفاعلة ذات الصلة على أرض الواقع. ونود أيضا أن تجتمع اللجنة التنظيمية بتواتر أكبر لكفالة التنفيذ العاجل لما يتخذ من قرارات. ومن المفيد جدا، في الوقت ذاته أن تكرّس لجنة بناء السلام قدرا أكبر من الوقت لتعبئة الموارد. ونرى أنه ينبغي علاوة على ذلك أن يقوم أعضاء اللجنة بزيارات للبلدان قيد النظر لطمأنة البلدان المتضررة على التزام المجتمع الدولي. وأخيرا، ينبغي أن تكون اللجنة موجهة نحو النتائج، خاصة وأن نجاحها سيقاس بمدى الفرق الذي ستحدثه في حياة الشعوب في البلدان الخارجة من الصراع.

السيد هوانغ شي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أتكلم باسم وفد فييت نام في المناقشة المتعلقة بالتقدم المحرز في أعمال لجنة بناء السلام. وينظر وفدي إلى هذه الجلسة العامة على أنها فرصة جيدة لاستعراض الأعمال التي قامت بها اللجنة مؤخرا، وتحديد الاتجاهات المقبلة.

ونود أن نؤيد البيان الذي أدلى به من قبل ممثل جامايكا باسم حركة عدم الانحياز.

وما برح المجتمع العالمي يتصدى لعدد من المشاكل التي لم تحل بعد، في جهد جهيد للتوصل إلى السلم الدائم، والاستقرار والتنمية. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف النبيلة المنصوص عليها في الميثاق، استمرت الصراعات في التصاعد في مناطق شتى في العالم، وترتبت عليها عواقب مدمرة للملايين من المدنيين الأبرياء. ونتيجة لذلك، تصبح عمليات حفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع أكبر حجما وأكثر تعقيدا باستمرار، وتضع أعباء لم يسبق لها مثيل على كاهل الأمم المتحدة، في ضوء الضغط الشديد الذي تتعرض له مواردها.

وفي ظل تلك الخلفية، أدى اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى الأمل في إمكانية التوصل إلى سبيل أنجع لتقديم لمساعدة المستدامة إلى الدول المتضررة من الصراع في تحقيق السلام الدائم والتنمية، ومنعها من الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع القاتل. وإن إنشاء لجنة بناء السلام ومكتب الدعم والصندوق التابعين لها لا ينشّط، في ذلك الصدد، عملية إصلاح الأمم المتحدة فحسب، وإنما يوجد أيضا أدوات أكثر توحيدا للإشراف على أنشطة بناء السلام والاضطلاع بها على الصعيد العالمي.

ويود وفد فييت نام أن يشيد بالجهود التي قامت بها لجنة بناء السلام مؤخرا، في ضوء قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن ١٨٠/٦٠ و ١٦٤٥ (٢٠٠٥) على التوالي. ونلاحظ مع الارتياح أن سيراليون وبوروندي، وهما أول بلدين دعمتهما اللجنة، أحرزا تقدما ملموسا في أعمالهما الوطنية للتعمير والإنعاش، ونأمل في عقد المزيد من الاجتماعات القطرية، بطريقة حسنة التوقيت، للمساعدة في علاج مسائل حاسمة الأهمية في الدول المحتاجة الأخرى.

ولقد شهدت لجنة بناء السلام، في الذكرى الأولى لإنشائها، منجزات وتحديات متشابكة. ويود وفدي أن يؤكد على أهمية إعادة تحديد هدف اللجنة ومهمتها وإعادة تنشيطهما على النحو الذي أذنت به القرارات ذات الصلة. وإذا لم تستطع اللجنة أن تضع نظامها الداخلي وأساليب

عملها على نحو شفاف ومتماسك ويرمي إلى تحقيق النتائج، ستفشل في تحقيق قيمة مضافة وفي تحديد الموضع اللائق لنفسها.

وينبغي، علاوة على ذلك، كيما تفي اللجنة بتطلعات المجتمع الدولي وطموحاته، إجراء تحسينات في المجالات التالية.

أولا، تكتسي عمليات التنسيق والتشاور المنتظمة والمتعددة الأبعاد بين مختلف الجهات المعنية المشارِكة في بناء السلام بعد الصراع بأهمية حيوية. وينبغي تعبئة الخبرة الواسعة النطاق التي اكتسبتها الأمم المتحدة في منع الصراع، والوساطة، وحفظ السلام، والمساعدة الإنسانية، والتعمير والتنمية المستدامة تعبئة تامة، بالاقتران مع الموارد المقدمة من المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. ومن الضروري، لبلوغ تلك الغاية، إقامة أطر لإجراء حوار شامل ومستمر فيما بين تلك الجهات والحكومات المعنية.

ثانيا، ينبغي، عقب إجراء المشاورات اللازمة في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان على حد سواء، تنسيق الدعم الدولي تنسيقا دقيقا وبطريقة مرنة، ثم توجيهه إلى القطاعات ذات الأولوية المحددة من قبل في البلدان المتلقية. ومن شأن هذه العملية أن تساعد على تجنب الازدواج أو سوء الاستخدام التبديدي، مع ضرورة إجراء تقييمات وتعديلات دورية من أجل التوصل إلى نتائج أفضل.

ثالثا، يجب أن تظل الملكية الوطنية للخطط والمبادرات ذات الأولوية لبناء السلام بعد الصراع في صدارة أي جهد يرمي إلى استدامة السلام، وبدء عملية التنمية، وتعزيز الانتعاش بعد الصراع. ويمكن أن تضطلع المساعدة الخارجية بدور تكميلي. ولكنها لا يمكن أن تحل محل الجهود المحلية الرامية إلى تعزيز الأطر المؤسسية، وتقوية بناء القدرات، وتعزيز النظم القانونية والإدارية، مما يدعم في نهاية المطاف الاستقلال الذاتي وتقرير المصير.

وعلى الرغم من أنه تم إحراز شيء من التقدم حتى الآن، فإن لجنة بناء السلام ما زالت في عملية التعلم عن طريق العمل. ولهذا فإن الاستعراضات الدورية التي ستجريها الجمعية العامة لأعمالها ستوفر قدرا أكبر من البصيرة والتوجيه، من حيث الاتساع والعمق على حد سواء. وسيتوقف نجاح اللجنة، في نهاية المطاف، على الترجمة الفعالة والحسنة التوقيت للوعود إلى عمليات دفع للأموال اللازمة على أرض الواقع.

السيد روميرو – مارتينز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب، باسم وفدي، عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة الهامة والتحضير لها. ونحن نؤيد بقوة الأفكار التي طرحها باسم حركة عدم الانحياز السيد رايموند وولف سفير جامايكا.

وعندما قررت الجمعية العامة في آن واحد مع مجلس الأمن، وفقا للمواد ٧ و ٢٢ و ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة، ومن أجل تنفيذ القرار المتخذ في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، إنشاء لجنة بناء السلام كهيئة استشارية حكومية دولية، اتخذت في رأينا خطوة هامة نحو وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، وتحديد التدابير اللازمة للانتعاش بعد الصراع، والحيلولة في المقام الأول عن طريق تغيير المواقف دون انتشار الصراعات المسلحة أو إطالتها.

ويمكننا اليوم، في هذه الجلسة الهامة، أن نستعرض التقدم المحرز، وأن نقيم إمكانية تحسين آليات بناء السلام للبلدان الخارجة من الصراع المسلح أو من عدم الاستقرار الاجتماعي.

وقد شكّل الاقتراح المقدم خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بإنشاء تلك اللجنة الهامة تقدما كبيرا. ومهمتها

الأساسية تفادي تكرار الصراع المسلح وتوجيه البلدان الخارجة من الصراع نحو السير في طريق التنمية المستدامة ونحو نظام العدالة والمساواة. أما وقد تم تحديد وظائف اللجنة على نحو ملائم، فإننا نشعر بأنها، من خلال المحافظة على تواصل مستمر مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تؤدي دورا مبتكرا في عملية إصلاح منظمتنا.

ونغتنم هذه الفرصة لتقديم بعض الأفكار العامة بشأن السلام. ويود وفد بلدي أن يشدد على الحاجة الأساسية للتنمية الاجتماعية الملائمة لشعوبنا، تلك التنمية التي، بالإضافة إلى التصميم القوي والمخلص للقضاء على الفقر، تفسح المجال لبصيص من الأمل والتحسن للعديد من مجتمعاتنا. إن الإجحاف والظلم والفقر وغياب فرص التعليم، وفي أحيان عديدة القهر وإنكار الحقوق الأساسية للفرد، أمور تشكِّل مصدرا جاهزا للتحريض على العنف والتصادم الشرس بين بني البشر الذين ينتمون معا إلى الخليقة نفسها، وتؤدي إلى ترهيب وترويع مشاعرنا الإنسانية.

ونحن نعتبر أن من المهم إيجاد حلول محددة لمسائل الحدود الموغلة في القدم، والتي تشكل في بعض أنحاء العالم عوامل أساسية لعدم الاستقرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومما يزيد من تفاقم هذا السيناريو نقص الأسواق الكافية للسلع الأساسية المسعرة على نحو منصف من البلدان النامية، والمساعدات الزراعية والحواجز الجمركية – المفروضة بشكل أحادي أحيانا – التي لا تساعد على الانتعاش في بلد خرج حديثا من الصراع المسلح الوطني أو الإقليمي.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، جرى التذكير في مجلس الأمن بأن أكثر من ١٦ في المائة من سكان العالم – أي ما يساوي مليار نسمة تقريبا – الذين يعيشون، أو على الأصح يظلون على قيد الحياة في حالة من الفقر المدقع، يتضررون مباشرة بالحروب الأهلية أو يتعرضون لخطر وقوعها في القريب العاجل. وإزاء تلك الخلفية، نشعر بوخز الضمير ولا تملك عيوننا إلا أن تذرف الدمع ونحن نتأمل هذا الواقع المفجع الذي لا يمكننا أن نمحوه بالكلمات أو البيانات. ولذا ننادي بنظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنسانية.

ويشيد وفد بلدي إشادة قوية بالجهود التي بذلتها لجنة بناء السلام حتى الآن. إن مهمتها ليست سهلة، ولن يتم العثور على الحلول بسهولة. والسلام الذي ننشده جميعا هو أعز الأهداف التي تصبو إليها البشرية، وأحد أقدم الأحلام والحقائق التي سعت إليه البشرية بكل جهد في عالم يتصف بالقلق والأمل. ومع ذلك، فإن كلمة ''سلام'' تبدو أحيانا حلما بعيد المنال، كالحلقة المفقودة، التي لا يمكن بلوغها أو الحصول عليها.

ونحن نفهم بناء السلام باعتباره آلية لتغيير ظروف الظلم الاجتماعي والاقتصادي التي تسبب الصراع، وضمانة لعدم اللجوء إلى العنف على الإطلاق كوسيلة لحل تلك المشاكل. ولذلك، نحن نعتبر أن دور اللجنة قيم وضروري لمنظمتنا. وبالتالي، فإن بلدي، هندوراس، لا يملك إلاّ أن يعرب عن تأييده للجنة والتزامه بالتعاون الكامل معها. وهندوراس، بوصفها أحد الموقِّعين الأصليين على ميثاق الأمم المتحدة، حافظت دائما على تعاونها وموقفها والتزمت دائما بالولايات القانونية الدولية والهياكل الناشئة عنها.

وفي الختام، يتطلع وفد بلدي إلى السلام مع الكرامة، ذلك السلام الذي يتقاسمه الجميع، وهو بالضبط نفس السلام الذي كرسه الموقِّعون على ميثاق الأمم المتحدة في هذه العبارات: ''أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب'' و ''أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان

وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية''. وانطلاقا من هذه القناعة، فإننا نؤمن بأن السلام سيصبح حقيقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.